

Distr.: General
16 March 2006

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة

مقدمة

عقدت الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مركز دبي للمؤتمرات الدولية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد عقدت هذه الدورة وفقاً للفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، المعنون "آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" ومقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ المعنون "جدول الأعمال المؤقتان وتواريخ وأماكن انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي" والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمعنون "تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المعنون "خطة المؤتمرات"؛ ووفقاً للمادتين ٥ و٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

أولاً - افتتاح الدورة

ألف - حفل الافتتاح

١ - أُقيم حفل افتتاح الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المركز الدولي للمؤتمرات والمعارض في دبي يوم الاثنين الموافق ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بالاقتران مع حفل منح جائزة زايد الدولية الثالثة للبيئة.

٢ - قررت لجنة التحكيم الدولية لجائزة زايد الرفيعة المكانة والمتصلة بالبيئة بالإجماع في عام ٢٠٠٦ منح جائزة عام ٢٠٠٥ عن الزعامة العالمية للسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة. كما

قررت منح جائزة العمل البيئي المفضي إلى تغيير إيجابي في المجتمع إلى السيدة أنجيلا كروبر من مؤسسة كروبر في ترينيداد وتوباغو والسيد إميل سالم وزير الدولة لشؤون البيئة والتنمية في أندونيسيا، وجائزة الإنجازات العلمية والتكنولوجية في مجال البيئة إلى فريق الخبراء الذي أدى ما قام به من عمل إلى نجاح تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. وقد تسلم الجائزة الأخيرة بالنيابة عن الفريق السيد والتر ريد مدير الفريق.

٣ - قام بتقديم الجوائز صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها وحاكم إمارة دبي وراعي جائزة زايد الدولية.

٤ - أدلى ببيانات خلال الحفل كل من: السيد محمد أحمد بن فهد رئيس جائزة زايد الدولية للبيئة، والسيد راشمات ويتويلار رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - أشار الأمين العام في كلمته بمناسبة تسلمه للجائزة إلى أن حكومة الإمارات العربية المتحدة وشعبها تفهموا أهمية استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة، ومدركين أن التنمية المستدامة لن تنجح بدون صون رأس المال الطبيعي للعالم - ألا وهو البيئة. كما يكمن هذا التفهم في جوهر رسالة الأمم المتحدة العالمية للسلم والتنمية.

٦ - وألقى الأمين العام الضوء على تقييم النظام الإيكولوجي للألفية الذي أظهر الحصاد المرعب الذي تُبتلى به الموارد والشبكات المؤازرة للحياة على الأرض من جراء الأنشطة البشرية، مشيراً إلى أنه إذا ما استمر هذا العدوان فلن يكون هناك على الأرض إلا القليل من السلم والكثير جداً من الفقر. وأعلن أنه سيستخدم الأموال الممنوحة من الجائزة كأموال أساسية لإقامة مؤسسة أفريقية للنهوض بالزراعة وتعليم البنات. ويرد النص الكامل لخطاب الأمين العام في قبول الجائزة في المرفق الخامس لحضر الأعمال هذا.

باء - الافتتاح الرسمي للدورة

٧ - افتتحت الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رسمياً في الساعة ١٠،٤٥ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ورحب السيد محمد المدفع وزير الصحة في الإمارات العربية المتحدة بالمشاركين في الدورة. كما أدلى السيد كلاوس توبفر بعبارة الترحيب. وفي أعقاب بياني الترحيب، أدلى ببياني الافتتاح كل من السيدة آنا تيبايجوكا المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) والسيد راشمات ويتويلار وزير الدولة لشؤون البيئة في أندونيسيا ورئيس المجلس/المنتدى. وبالإضافة إلى ذلك وجه كل من السيد موريتز لويبرغر رئيس الاتحاد السويسري والسيد يحيى جامه رئيس جمهورية غامبيا خطابين رئيسيين إلى المجلس/المنتدى.

٨ - رحب السيد المدفع بالمشاركين في دورة المجلس/المنتدى في دبي، وهي أول دورة تعقد في المنطقة. وقال إن مواضيع الدورة الرئيسية الثلاثة - ألا وهي الطاقة والبيئة، وإدارة المواد الكيميائية، والسياحة والبيئة - مترابطة وتتصل بشكل وثيق بالتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والمواضيع الثلاثة كلها جزء لا يتجزأ من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة التي توليها أولوية في التخطيط الوطني وفي رسم السياسات وفي التشريعات. وأعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يبذله من جهود مطردة للنهوض بالتنمية المستدامة.

٩ - أعرب السيد توبفر عن تقديره لما حظي به من معانقات وثمانيات طيبة بمناسبة تقاعده الوشيك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال إن الدورات الاستثنائية الثلاث السابقة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أسفرت كلها عن نتائج رئيسية وهي: إعلان مالمو في عام ٢٠٠٠؛ ومقرر كارتاخينا بشأن أسلوب الإدارة البيئية في عام ٢٠٠٢؛ ومبادرة جيجو في عام ٢٠٠٤. وقد تلقى الاجتماع الراهن بالفعل إشارة واعدة في ختام المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية متمثلة في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بنجاح. وقال إنه يرى في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات مبادرة واعدة جداً للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان النامية.

١٠ - تكلمت السيدة آنا تيباجوكا عن الالتزام المتجدد بالشراكة الهامة فيما بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد عملت، بالنظر إلى الأهمية المتنامية التي توليها الحكومات إلى التنمية المستدامة، على إبراز الرابطة الطبيعية الوثيقة بين المنظمين وأشارت إلى أن البيئة تتصل بشكل لا ينفصم بالحد من الفقر وقضايا الحضرة. وشددت، مشيرة إلى أن الفقر يمكن أن يصبح أيضاً مصدراً للتردّي البيئي، على الحاجة إلى النظر في الأوجه الاقتصادية للتنمية المستدامة من أجل التصدي للهوة الضخمة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء. وألقت الضوء على بعض المشاريع التي ينخرط موئل الأمم المتحدة فيها، إلا أنها أشارت إلى أن المنظمة تبذل في الوقت الراهن جهوداً مضيئة لتنفيذ سبعة من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يتطلب تحقيقها بذل جهود مستمرة لضمان سبل الحصول على المأوى اللائق جنباً إلى جنب مع توفير المياه النقية والتصحاح والكهرباء. وأخيراً، شددت مرة ثانية، إذ توجه التحية إلى السيد توبفر لما قام به من عمل على مدى سنوات خدمته يعود بالفائدة على كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، على الحاجة إلى مواصلة المنظمين لتعاونهما القوي من أجل تحقيق هدفهما المشترك بشأن التنمية المستدامة.

١١ - أشار السيد ويتويلار إلى أن الدورة الحالية للمجلس/المنتدى تمثل أول مناسبة تجتمع فيها هيئة للأمم المتحدة في غرب آسيا، وأعرب عن رأي مفاده أنه كان من الملائم على وجه الخصوص أن تعقد الدورة في الإمارات العربية المتحدة وهي بلد أظهر حرصاً استثنائياً في رعايته للبيئة واهتمامه بها، فحضر مثلاً يحتذى به في هذا الصدد لبقية العالم. وأشار في معرض استعراضه للتقدم الهام الذي أُنجز بشأن أهداف أسلوب الإدارة البيئية الدولية منذ الدورة السابقة للمجلس/المنتدى، بما في ذلك ما تم من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية والتعاون المتزايد بين بلدان الجنوب، إلى إعادة تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها العام رفيع المستوى في عام ٢٠٠٥، على أن التنمية المستدامة تشكل عنصراً رئيسياً في أطر الأمم المتحدة، وحث الدول الأعضاء على العمل معاً لإنجاز الغايات المنصوص عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - أكد السيد جامه في خطابه الرئيسي أن الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعقد في لحظة فاصلة في تاريخ البشرية، وقال إن المجتمع الدولي قد وافق على مدار السنوات الأخيرة، على أهداف طموحة للحد من الفقر وتحقيق التنمية، وينبغي أن يهدف مجلس الإدارة إلى إقرار ميثاق عالمي جديد للمساعدة في كفالة تلك الأهداف بالاستفادة من خطة بالي الاستراتيجية. وأشاد السيد جامه كذلك بالأعمال الرائعة التي اضطلع بها السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة والسيد توفير اللذان سيتقاعدان خلال عام ٢٠٠٦. وقدم إلى السيد توفير هدية بالنيابة عن دول الإقليم الأفريقي عرفاناً بما بذله من جهود.

١٣ - وأشار إلى أنه تم اختيار ست بلدان أفريقية، من بينها بلده، كبلدان تجريبية لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وقد أظهر كل بلد من هذه البلدان التزامه بتنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال تخصيص موارد محلية لتنفيذها. بيد أن فاعلية الخطة الاستراتيجية تعتمد اعتماداً بالغاً على تقديم دعم مالي واف، علاوة على التعاون فيما بين الحكومات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز الوثيقة الصلة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبالتالي، ينبغي أن يظل النظر في تمويل الخطة الاستراتيجية وتنفيذها في جوهر المناقشات المقبلة، وينبغي إمعان التفكير في إنشاء صندوق استئماني خاص لدعم التنفيذ. وفي الختام، قدم بياناً اعتمده الدول الست في اجتماع الاتحاد الأفريقي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، يعرب عن التزام تلك الدول بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

١٤ - أوضح السيد لوينرغر في خطابه الرئيسي أهمية حماية تنوع البيئة العالمية للصحة البشرية ورفاهها ورخائها الاقتصادي في المستقبل؛ وقال إن لتدابير من قبيل استكمال اتفاق بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أهميتها الحاسمة لنجاح هذا المسعى. وقال إن من الضروري أيضاً الاعتراف بأن أدوار البلدان المتقدمة والنامية تختلف في هذا الصدد، وأن من المهم التقييد بالمبادئ التي تقضي بأنه يجب أن يدفع من يستهلكون الموارد الطبيعية أو يلوثون البيئة مقابلاً متناسباً مع أعمالهم.

١٥ - وقال إنه توجد حاجة على الصعيد الدولي إلى سياسات وأهداف مرسومة بوضوح بشأن البيئة، إلى جانب قيام مؤسسة قوية تابعة للأمم المتحدة تضع المؤشرات البيئة وترصدها وتوفر الإرشاد والتلاحم في وضع القواعد، وقد قامت منظمة التجارة العالمية بمثل هذا الدور بشأن القضايا المتصلة بالتجارة، والنظام القائم الشديد التجزئة بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية سيستفيد من مؤسسة مماثلة. وحث المجلس/المنتدى، وهو يستشهد ببروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية كنماذج ملهمة، على تركيز اهتمامه على تحديد وإنجاز أهداف إنمائية عالمية. وفي الختام، أكد مجدداً على رسالته بأنه على البشرية أن تسعى جاهدة إلى خلق مستقبل زاهر ومستدام بحماية التنوع البيولوجي من خلال التكافل الصحي للرفاه الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية والحماية البيئية.

جيم - تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

١٦ - قامت ممثلة الأمانة، أثناء الجلسة الافتتاحية، بإطلاع المجلس/المنتدى بإيجاز على النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والذي كان قد اختتم بنجاح مساء اليوم السابق. وكانت هذه النتائج تستهدف تيسير تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الواردة ذكره في الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ وهو كفالة أن يتم بحلول عام ٢٠٢٠ "استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة [١]". واعتمد المؤتمر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي شمل ثلاث وثائق هي: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، وتضمنت وثائق النهج الاستراتيجي على أمور من بينها، الأجزاء المتعلقة بالاحتياجات والأهداف، والآليات المالية الداعمة، والمبادئ والنهج، وأنشطة التنفيذ وأعربت الممثلة عن أملها بأن يلتقى هذا الاتفاق التأييد من جانب الأجهزة الرئاسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

١٧ - وقالت إن من المتوقع أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور قيادي مع منظمة الصحة العالمية في الأمانة كل وفقاً لمجال خبراته وولايته ورهنًا بموافقة مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما على ذلك. وتقرر أن ينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة لدعم التنفيذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأداء مهام الأمانة والمهام الإدارية، والإشراف على الأعمال التي تتم بين الدورات، وإدارة الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة باستخدام الأموال التي تم التعهد بها في الآونة الأخيرة لهذا الغرض. وأعدت هذه الأنشطة، في جملة أمور، لكي تؤدي إلى تحقيق الغايات المستهدفة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٨ - وكما هو مشار إليه في الفصل رابعاً أدناه، اعتمد المجلس/المنتدى المقرر د.١ - ١/٩، المبين في المرفق الأول لمخضر الأعمال هذا، الذي صادق فيه على النهج الاستراتيجي.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - الحضور

١٩ - مثلت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة في الدورة: (١) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، استراليا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - إسلامية)، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، تايلند، تركيا، توفالو، الجزائر، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رومانيا، السنغال، السويد، شيلي،

(١) تقرر عضوية مجلس الإدارة بواسطة انتخابات أجريت في الجلسة العامة الـ ٢٩ من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والجلسة العامة الـ ٥٩ من الدورة الثامنة والخمسين، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والجلسة العامة الـ ٤٣ من الدورة الستين للجمعية العامة التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الصومال، الصين، غانا، فرنسا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٠ - مثلت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء بالأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبين: إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، أريتريا، أسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، آيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوتان، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونغتا، جامايكا، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زامبيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوزيلندا، السودان، سورينام، سويسرا، سيشيل، الصرب والجبل الأسود، طاجيكستان، العراق، عُمان، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فترويل (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، اليمن، اليونان.

٢١ - كما شارك المراقب للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة في الدورة.

٢٢ - مثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانات وأمانات الاتفاقيات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة السلامة والأمن، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأمانة الأوزون، وأمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأمانة مجلس كبار الأمناء التنفيذيين للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة.

٢٣ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٤ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية: لجنة الاتحاد الأفريقي، أمانة جماعة منطقة الكاريبي، أمانة الكمنولث، المفوضية الأوروبية، الاتحاد العالمي للحفاظ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)، جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها

موثلاً للطيور المائية، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب شرق آسيا، والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك حضر الدورة ممثلون من منظمات غير حكومية ومنظمات القطاع الخاص كمراقبين أيضاً. وترد القائمة الكاملة بأسماء المشاركين في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/INF/16/Rev.1.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢٦ - قام رئيس مكتب مجلس إدارة بإحاطة المجلس/المنتدى علماً بأن الجمعية العامة قد انتخبت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الدول الأعضاء الـ ٢٩ في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ ولم تكن سويسرا من بينها؛ ونتيجة لذلك، فإن منصب نائب رئيس المكتب الذي كان يشغله السيد بيت نوبز من سويسرا، ممثلاً مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، قد أصبح شاغراً في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢٧ - وأشار في هذا الصدد إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى بأنه في حالة عدم انتخاب سويسرا كعضو بمجلس الإدارة في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ فإنه يتم استبدال السيد نوبز بممثل من دولة عضو في مجلس الإدارة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وقدمت المجموعة وفقاً للاتفاق اسم السيدة لينا سومرستاد وزيرة البيئة في السويد لتحل محل السيد نوبز.

٢٨ - وعقب إنتخاب السيدة سومرستاد بالتزكية كنائبة لرئيس المكتب، يكون أعضاء مكتب المجلس/المنتدى للدورة الاستثنائية التاسعة على النحو التالي:

الرئيس:	السيد راشمات ويتويلر	(أندونيسيا)
نواب الرئيس:	السيدة سولفيينا باربو	(رومانيا)
	السيدة لينا سومرستاد	(السويد)
	السيد سيدوغو لورن	(بوركينافاسو)
المقرر:	السيد دونالد كوبر	(جزر البهاما)

جيم - إقرار جدول الأعمال

٢٩ - أقر المجلس/المنتدى في جلسته العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.IX/1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم الدورة:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة.
- ٥ - قضايا السياسات العامة:
 - (أ) الطاقة والبيئة؛
 - (ب) إدارة المواد الكيميائية؛
 - (ج) السياحة والبيئة.
- ٦ - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.
- ٧ - أسلوب الإدارة البيئية الدولية.
- ٨ - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٩ - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات مجلس الإدارة ذات الصلة.
- ١٠ - المسائل الأخرى.
- ١١ - اعتماد التقرير.
- ١٢ - اختتام الدورة.

دال - تنظيم عمل الدورة

- ٣٠ - بحث المجلس/المنتدى أثناء جلسته العامة الأولى تنظيم عمل الدورة في ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/GCSS.IX.1/Add.1) وتنظيم العمل الذي وافق عليه المكتب.
- ٣١ - وافق المجلس/المنتدى على أن تتخذ الجلسات العامة التي تعقد أثناء هذه الدورة شكل مشاورات ذات مستوى وزاري ابتداء من الجلسة الثانية وتستمر كذلك حتى صبيحة الخميس الموافق ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأن تقوم الجلسات العامة أثناء تلك المشاورات ببحث البند ٥ من جدول الأعمال (قضايا السياسات العامة) من خلال مناقشات حول موضوعات السياسات العامة: "الطاقة والبيئة"، "إدارة المواد الكيميائية" و"السياحة والبيئة"، والبند ٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية)، مع التركيز على وجه الخصوص على قضية العضوية العالمية لمجلس الإدارة.
- ٣٢ - قرر المجلس/المنتدى أيضاً إنشاء لجنة جامعة، وانتخب السيد نوبز رئيساً لها وذلك من أجل استمرارية عمل اللجنة، على أساس يفهم منه ألا يشكل هذا التعيين سابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. ووافق المجلس/المنتدى على أن تنظر اللجنة الجامعة في البند ٤ من جدول الأعمال (التقييم والمتابعة والإنذار المبكر: حالة البيئة)، والبند ٦ (متابعة مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة)، والبند ٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية)، والبند ٨ (نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي)، والبند ٩ (تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات مجلس الإدارة ذات الصلة).

٣٣ - تم الاتفاق كذلك على أن يبحث المجلس/المنتدى البند ٣ من جدول الأعمال (وثائق تفويض الممثلين)، والبند ١٠ (المسائل الأخرى)، والبند ١١ (اعتماد التقرير)، والبند ١٢ (اختتام الدورة) وذلك أثناء الجلسة العامة المعقودة بعد ظهر الخميس ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

هاء - تقرير اللجنة الجامعة

٣٤ - عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات تحت رئاسة السيد بيت نوبز في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير وذلك لبحث البنود من جدول الأعمال المسندة إليها. وأحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة أثناء جلسته العامة السادسة في ٩ شباط/فبراير. ويرد تقرير اللجنة في المرفق الثاني لمخض الأعمال هذا.

ثالثاً - وثائق تفويض الممثلين

٣٥ - قام المكتب وفقاً للمادة ١٧، الفقرة ٢ من النظام الداخلي بفحص أوراق اعتماد الممثلين الحاضرين للدورة الاستثنائية التاسعة. وقد وجد المكتب أن وثائق تفويض ٥٧ ممثلاً من ٥٨ من ممثلي الدول الأعضاء الذين حضروا الدورة سليمة وحسب الأصول. وأبلغ ذلك إلى المجلس/المنتدى الذي اعتمد تقرير المكتب أثناء الجلسة العامة السادسة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

رابعاً - اعتماد المقررات

٣٦ - اعتمد المجلس/المنتدى في جلسته العامة السادسة، يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، المقرر د.١ - ١/٩ بعنوان النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ويرد نص هذا المقرر في المرفق الأول لمخض الأعمال هذا.

خامساً - التقييم والمتابعة والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧ - تم النظر في البند ٤ من جدول الأعمال بشأن التقييم والمتابعة والإنذار المبكر: حالة البيئة، في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير مداولات اللجنة في المرفق الثاني لمخض الأعمال هذا.

سادساً - قضايا السياسات العامة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٨ - بدأ المجلس/المنتدى في جلسته العامة الثانية يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بحث البند ٥ من جدول الأعمال في شكل مشاورات وزارية حول قضيتي السياسات العامة بالطاقة والبيئة والسياحة والبيئة. وكان من المقرر أن يعقد الوزراء ورؤساء الوفود مشاورات حول قضية السياسات العامة الثالثة بشأن إدارة المواد الكيميائية، ألا أنهم قدموا هذه القضية إلى اللجنة الجامعة نظراً لضيق الوقت، لكي

تنظر فيها قبل مواصلة بحثها من جانب المجلس/المنتدى في الجلسة العامة. وكما أُشير إليه في الفصل رابعاً أعلاه، اعتمد المجلس/المنتدى مقررًا بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي يرد في المرفق الأول لمخضر الأعمال هذا.

٣٩ - بدأ الوزراء ورؤساء الوفود مناقشة قضية السياسات العامة المتعلقة بالطاقة والبيئة في الجلسة العامة الثانية يوم ٧ شباط/فبراير، وواصلوا مناقشتها في الجلسة العامة الثالثة يوم ٨ شباط/فبراير. وناقشوا قضية السياسات العامة المتعلقة بالسياحة والبيئة في الجلسة العامة الرابعة يوم ٨ شباط/فبراير. وقد افتتح السيد توبفر كل مناقشة مقدماً المتكلمين الرئيسيين الذين خاطبوا الوزراء قبل كل مناقشة من أجل تحفيز النقاش، وكان يتولى توجيه كل مناقشة اثنان من المنسقين. وكان معروضاً على الوزراء تقارير المدير التنفيذي عن قضيتي السياسات العامة (UNEP/GCSS.IX/9 و Adds.1-3)؛ وعدد من بيانات المجتمع المدني الموجهة إلى المنتدى العالمي السابع للمجتمع المدني (UNEP/GCSS.IX/INF/7) و Adds.1-6)؛ ومذكرتان من المدير التنفيذي عن موجز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الطاقة وموجز لحالة الطاقة المتجددة واتجاهاتها الرئيسية وتوقعاتها المستقبلية (UNEP/GCSS.IX/INF/11)؛ وعن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياحة (UNEP/GCSS.IX/INF/12).

٤٠ - أعد رئيس المجلس/المنتدى استناداً إلى مناقشات الوزراء المستفيضة، موجزاً لمداولات الوزراء ورؤساء الوفود الذي قام بتقديمه إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه. وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن الرضى التام عن الموجز. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على العديد من النقاط الواردة فيه. واتفق على أنه بالرغم من أن الموجز يشكل تلخيصاً دقيقاً للقضايا التي ناقشها الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فلم يتم التوصل إلى توافق بالآراء بشأن عدد من القضايا المتضمنة فيه. وعلى هذا الأساس، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون على ضرورة إحالة نص الموجز المعنون "مبادرة الإمارات العربية المتحدة" والذي ضُمَّ بوصفه المرفق الثالث لمخضر الأعمال هذا، إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة كمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمل اللجنة أثناء دورتها الرابعة عشرة المقبلة، التي ستقوم اللجنة خلالها باستعراض قضية الطاقة والبيئة.

٤١ - أعربت ممثلة جمهورية إيران الإسلامية، أثناء المشاورات التي دارت حول السياحة والبيئة، عن رأي مفاده أن الترتيبات الراهنة المتعلقة بالسياحة والبيئة غير وافية ومجزأة. وقالت إن المطلوب هو وجود نهج متسق واستراتيجي وطويل الأجل على شاكلة النهج الذي يُروج له في مطبوع بعنوان "السياحة القائمة على الطبيعة - مشروع ميثاق دولي". وطلبت إيراد مداخلتها في مخضر الأعمال الحالي وأن ترفق مذكرة تحريرية قدمها بلدها بالموجز الذي أعده الرئيس عن هذه القضية.

سابعاً - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٢ - تم النظر في البند ٦ من جدول الأعمال، متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداورات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر الأعمال هذا.

ثامناً - أسلوب الإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٣ - تم النظر في البند ٧ من جدول الأعمال، أسلوب الإدارة البيئية الدولية في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداورات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر الأعمال هذا.

٤٤ - كما تم النظر في البند ٧ في الجلسة العامة في شكل مشاورات وزارية يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير. وقدم المدير التنفيذي هذا البند ووجهت إلى الوزراء ورؤساء الوفود كلمة من المتحدث الرئيسية، السيدة نيلي أولين، وزيرة الايكولوجيا والتنمية المستدامة في فرنسا التي عرضت موجزاً بمقترح بشأن تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة تكون مقرها نيروبي وتحمل طابع الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما خاطب الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين السيد عدنان أمين، مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنيويورك والمدير التنفيذي لفريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بتحقيق التماسك على مستوى منظومة الأمم المتحدة، الذي تحدث عن أسلوب الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك التطورات التي استجرت مؤخراً في الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة في إدارة القضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - ومن ثم تناول الوزراء ورؤساء الوفود هذه القضايا بالبحث. ويرد موجز مناقشاتم الذي أعده رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المرفق الرابع لمخضر الأعمال هذا. ويوضح الموجز وجهات النظر المتنوعة التي تم الإعراب عنها والتي لا تشكل اتفاقاً بالآراء.

تاسعاً - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٦ - تم النظر في البند ٨ من جدول الأعمال، نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير عن مداورات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر الأعمال هذا.

عاشراً - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٧ - تم النظر في اللجنة الجامعة في البند ٩ من جدول الأعمال، برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة. ويرد تقرير عن مداورات اللجنة في المرفق الثاني لمخضر الأعمال هذا.

حادي عشر - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٨ - لم يتناول المجلس/المنتدى بالبحث أية مسائل أخرى أثناء الدورة الحالية.

ثاني عشر - اعتماد التقرير (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٩ - اعتمد محضر الأعمال هذا أثناء الجلسة العامة السادسة من الدورة، المعقودة يوم الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، على أساس مشاريع تقارير الجلسات العامة للجنة الجامعة، والواردة في الوثائق UNEP/GCSS.IX/L.1 و Add.1 و UNEP/GCSS.IX/CW/L.1 على التوالي وعلى أساس أن يتم إسناد الأمانة والمقرر بمهمة إكمالها وقيامهما بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الجزء من محضر الأعمال الذي يعكس المناقشات التي جرت أثناء الجلسة العامة السادسة.

ثالث عشر - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٥٠ - أعربت ممثلة قبل اختتام الدورة، عن القلق حيال جوانب معينة من الأسلوب الذي تم به إجراء الدورة الحالية، وبخاصة حقيقة أنه قد طُلبَ من المجلس/المنتدى الموافقة على مرفق لتقرير الاجتماع يحتوي على موجز للمناقشات الوزارية بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية الذي نظراً لضيق الوقت، لم تتوفر للمجلس/المنتدى الفرصة لاستعراضه. وتلافياً لتكرار أوضاع مماثلة، اقترحت الممثلة بأن يتشاور كل من المكتب والأمانة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بخططهم لإجراء الدورات المقبلة للمجلس/المنتدى. كما طلبت الممثلة أن يتم إيضاح ملاحظاتها في محضر الأعمال هذا.

٥١ - أعرب الكثير من الممثلين، أثناء تبادل عبارات المجاملة المعتادة، عن تقديرهم للسيد توفير لسنوات خدمته الطويلة والفعالة للغاية كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي أعقاب كلمات التقدير وعبارات المجاملة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية التاسعة في الساعة ٦،١٥ من مساء يوم الخميس، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

مقرر اعتمده مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة

المقرر د.إ - ١/٩ - النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

إن مجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى المقررات ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ و د.إ - ٣/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ و ٤/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ و ٩/٢٣ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بخصوص السياسات العالمية المتصلة بإدارة المواد الكيميائية ووضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ^(١) التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والفقرة ٥٦ من نتائج مؤتمر القمة العالمي التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والتي صادق فيها رؤساء الدول والحكومات على وضع هذا النهج الاستراتيجي،

وإذ يشير إلى التأييد المعرب عنه لوضع نهج استراتيجي في الدورة العادية العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والاجتماع الخامس عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والاجتماع ٢٦٩٧ لمجلس الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والدورة السابعة عشر لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يرحب بروح التنسيق والتعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذ يرحب أيضاً بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المؤلف من إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦،^(٢)

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.11.A1) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات الأول والثاني والثالث.

- ١ - يصادق على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بالشكل الوارد في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية؛
- ٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعقد الدورات المقبلة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المنصوص عليها في الاستراتيجية الجامعة للسياسات، على أن تعقد، حيثما كان ذلك ملائماً، بالتعاقب مع اجتماعات الهيئات الرئاسية للمنظمات الحكومية الدولية الوثيقة الصلة؛
- ٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن ينشئ أمانة النهج الاستراتيجي وأن يتحمل المسؤولية الإدارية الشاملة عنها، وأن يأذن بمشاركة أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمانة النهج الاستراتيجي وفقاً للمقررات ذات الصلة للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة؛
- ٤ - يدعو جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص، إلى توفير موارد من خارج الميزانية دعماً لوفاء أمانة النهج الاستراتيجي بوظائفها؛
- ٥ - يأذن للمدير التنفيذي بإنشاء وإدارة الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة لدعم التنفيذ الاستهلاكي للنهج الاستراتيجي؛
- ٦ - يحث الحكومات ومنظمات إقليمية للتكامل الاقتصادي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية على تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني الطوعي الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي في إطار برنامج البداية السريعة؛^(٣)
- ٧ - يدعو الحكومات ومنظمات إقليمية للتكامل الاقتصادي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة بالموارد لدعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وبرنامج البداية السريعة؛
- ٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين عن الأنشطة الاستهلاكية والتخطيط لدعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الأخذ في الاعتبار خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.^(٤)

(٣) SAICM/ICCM.1/7، المرفق الرابع، القرار ١.

(٤) UNEP/GC.23/6/Add.1، والتصويب ١.

المرفق الثاني

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد جورج كرودا (كينيا)

مقدمة

وفقاً لمقرر مجلس الإدارة بشأن تنظيم أعمال دورته الاستثنائية التاسعة والذي اعتمد في الجلسة الأولى من الدورة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات برئاسة السيد بيت نوبز (سويسرا)، في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير، للنظر في بنود جدول الأعمال: ٤ (التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة) و٦ (متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة) و٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية) و٨ (نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي) و٩ (تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة). كما نظرت اللجنة في مشروع مقرر أعده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية واقترح أن يعتمده المجلس/المنتدى.

انتخبت اللجنة الجامعة في اجتماعها الأول بعد ظهر يوم الثلاثاء ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، السيد جورج كرودا (كينيا) مقرراً لاجتماعها.

اقترح الرئيس إتباع برنامج العمل الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات التي عُيِّنت على أعضاء اللجنة في اجتماعها الأول، ووافقت اللجنة على ذلك. وقامت الأمانة أثناء المداولات التي جرت في اللجنة الجامعة بتقديم كل بند معروض للنظر فيه، وبعد ذلك أعرب الممثلون عن آرائهم بشأن هذه البنود.

أولاً - الافتتاح

١ - افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع الأول للجنة بتوجيه الشكر إلى المكتب وإلى الدول الأعضاء لانتخابه لمواصلة رئاسة اللجنة. كما رحب بحضور نائب مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعات اللجنة وأعرب عن سروره للعمل مع جميع الوفود.

٢ - واسترعى الرئيس الانتباه إذ ينتقل إلى تناول برنامج العمل، إلى نقاط إجرائية أخرى طلب إلى المشتركين أن يلتزموا بالوضوح والإيجاز والاقتضاب والتركيز من الناحية الموضوعية في مداخلاتهم.

ثانياً - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف - تقديم

٣ - تناولت اللجنة بالبحث هذا البند في اجتماعها الثالث بعد ظهر يوم الأربعاء ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية الفنية (UNEP/GCSS.IX/10)؛

ومذكرات من المدير التنفيذي عن الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٦ (UNEP/GCSS.IX/INF/2)، ونتائج تقييم النظم الإيكولوجية للألفية (UNEP/GCSS.IX/INF/8) والتقييم العالمي للمياه الدولية (UNEP/GCSS.IX/INF/9).

٤ - وقدمت ممثلة الأمانة عرضاً بشأن مختلف التقييمات التي أجراها أو شارك بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٦، التقرير الثالث في سلسلة توقعات البيئة العالمية، وتقييم النظم الإيكولوجية للألفية والتقييم العالمي للمياه الدولية.

٥ - وأبلغت الاجتماع بأن التركيز الرئيسي للكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٦ على الطاقة وتلوث الهواء قد أبرز ثلاثة مجالات أساسية وهي: تلوث الهواء الداخلي الناجم عن استخدام الوقود الصلب، والذي يمثل حالياً الخطر الذي يحتل المرتبة العاشرة من المخاطر الرئيسية على الصحة في العالم؛ وتلوث الهواء في المناطق الحضرية الذي يعتبر مسؤولاً عن حدوث ٨٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة سابقة لأوانها كل سنة؛ وتلوث الهواء بعيد المدى. وشدد التقرير على الحاجة إلى زيادة كفاءة الطاقة على ألا يتم ذلك على حساب احتياجات الفقراء من الطاقة. ومن الناحية الإيجابية أشار التقرير إلى زيادة توافر وتنافسية مصادر الطاقة المستدامة والسليمة بيئياً والتكنولوجيات النظيفة. كما أبلغت الاجتماع بأن العمل جارٍ بشكل جيد بشأن التقرير الرابع في سلسلة توقعات البيئة العالمية (GEO-4) المقرر صدوره في عام ٢٠٠٧ ودعت إلى مشاركة الحكومات في عمليات استعراض النظراء التي يتوقع أن تبدأ في القريب العاجل.

٦ - وبالانتقال إلى تقييم النظم الإيكولوجية للألفية الذي اختتم في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في نهاية عملية مدتها أربع سنوات، أشارت إلى أنه أثناء الاحتفال الذي جرى في بداية هذه الدورة، مُنح التقييم جائزة زايد في الفئة الثانية وذلك لما حققه من إنجاز علمي أو تكنولوجي في مجال العمل البيئي. وانطوى التقييم على تحذير متجهّم، حيث أن ٦٠ في المائة من النظم الإيكولوجية في العالم قد تدهورت بوجه خاص تحت تأثير الأنشطة البشرية وأن الأكثر تأثراً هي المجموعات السكانية الأكثر فقراً في البلدان الفقيرة للغاية. وقدم التقييم العالمي للمياه الدولية بيانات مستقاة من ٦٦ من المناطق والنظم الفرعية. وأظهرت النتائج تدهوراً مستمراً في جميع الثوابت والمعايير الرئيسية التي تم تقييمها.

٧ - وفي إشارة أكثر إيجابية، قامت بالترحيب بما قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٣/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن المضي قدماً في المرحلة الأولى من تنفيذ العملية المنتظمة لتقييم البيئة البحرية العالمية والذي طُلب فيه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) توفير الأمانة له، والذي تضمن إجراء تقييم أولي للتقييمات. وفي الختام قدمت المنشور الذي صدر في الآونة الأخيرة وهو كوكب واحد، أناس كثيرون: أطلس لبيئتنا المتغيرة، وهو المنشور الأكثر مبيعا من بين المنشورات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فالصور الملتقطة من السواتل والواردة فيه، أوضحت بصورة مأساوية كيف أصيب سطح الأرض بتقرحات مرئية من جراء الأنشطة البشرية.

باء - المناقشة

٨ - قام جميع الممثلين الذين تحدثوا في قاعة الاجتماع بالترحيب بالتقييمات وأثنوا على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعمله المتعلق بالتقييم الذي كما أشار البعض، تضمن أيضاً إنجازات أخرى أضيق نطاقاً مثل تقرير بعنوان كسر الأمواج: تقييم القدرة على الصمد للمنغروف والشعب المرجانية الذي تم إبرازه للثناء عليه بوجه خاص. ودعا العديد من الممثلين إلى زيادة التنسيق بين المنظمات المهتمة في أعمال التقييم وأنه على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم حتى بدور أقوى في هذا المجال الذي يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بإزكاء الوعي. وقال ممثل النرويج محمداً إن ثلث الأموال الكبيرة التي تم التعاقد بها بموجب الاتفاق الإطاري المبرم بين بلده وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيخصص لهذا المجال البرنامجي.

٩ - أشار العديد من الممثلين إلى التحذير الذي وجهته التقييمات ومفاده أن البشرية تعيش في وقت مستلف وشددوا على الحاجة الماسة لتنفيذ نتائج التقييمات بما في ذلك من خلال التقليل من الأثر البيئي للبلدان المتقدمة ووصف بعض المتحدثين المصاعب التي تواجه النجاحات التي تحققت في بلدانهم وعلى المستويات الإقليمية فيما يتعلق بالتعامل مع الاتجاهات البيئية السلبية. ومن بين الإجراءات الإيجابية النهوض بمصادر الطاقة المتجددة والانتقال من استخدام الوقود الصلب إلى استخدام الغاز وتطوير التكنولوجيا النظيفة من خلال الابتكارات مثل السيارات التي تستخدم أنواعاً مختلفة من الوقود.

١٠ - ووجه الانتباه إلى الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية ولا سيما من خلال التنفيذ التام لخطة بالي للاستراتيجية. كما استرعى الانتباه إلى المشاريع الريادية الجارية في ستة بلدان أفريقية والرامية إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ولجعل هذه العملية عامة بصورة أكبر، طُلب إلى الأمانة تقديم التوجيهات بشأن كيف يمكن أن تطبق الخطة الاستراتيجية للتمكن من تنفيذ التوصيات وأعمال المتابعة لتقييم الألفية. وبالنظر إلى ما اتسمت به المشاكل من طابع عابر للحدود، تم التشديد أيضاً على الحاجة إلى التعاون الدولي بما في ذلك من خلال تبادل التجارب واتخاذ تدابير مثل الشراكات بشأن الهواء الداخلي النظيف التي أقيمت بالفعل بين عدد من البلدان. ولاحظ الكثيرون أن المشاكل البيئية المحددة عرقلت عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبالنظر إلى كون القضايا متداخلة بشكل وثيق، دعوا إلى اتباع نهج شامل لحلها، وفي ضوء ذلك قيل إن حفظ الموارد الطبيعية هو المفتاح لتحقيق جميع الأهداف وليس مجرد الهدف ٧ المتعلق بالبيئة.

١١ - وتم توجيه مذكرة تحذيرية بشأن احتمال تكاثر التقييمات والحاجة إلى تفادي الازدواجية. وأعرب أحد الممثلين عن أسفه لعدم إجراء قدر أكبر من المشاورات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الوطنية لدى إعداد التقارير، فيما اقترح آخرون أنه يمكن الاستفادة بصورة أكبر من المؤسسات الوطنية والإقليمية في جمع البيانات وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم توجيهات بشأن كيفية استخدام البيانات في التقييمات على المستوى الوطني.

ثالثاً - قضايا السياسات العامة: إدارة المواد الكيميائية (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

١٢ - تناولت اللجنة بالبحث هذا البند أثناء اجتماعها الثاني، صبيحة يوم ٨ شباط/فبراير، وقامت أثناء ذلك بالنظر في مشروع مقرر يؤيد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وفي

أعقاب النقاش، تم تشكيل فريق صياغة لدراسة التغييرات الطفيفة التي اقترح إجراؤها. وفي اجتماعها الثالث المعقود بعد ظهر يوم ٨ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على مشروع المقرر على النحو المعدل من فريق الصياغة، لدراسة المجلس/المنتدى له واحتمال اعتماده.

رابعاً - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)

نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
(البند ٨ من جدول الأعمال)

ألف - تقديم

١٣ - تناولت اللجنة بالبحث البندين ٦ و ٨ معاً من جدول الأعمال أثناء الاجتماع الثالث بعد ظهر يوم الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولدى النظر في هذين البندين كان معروضاً على اللجنة تقارير المدير التنفيذي عن إدارة المواد الكيميائية (UNEP/GCSS.IX/6/Add.1)؛ ونتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.IX/8)؛ ومذكرات من المدير التنفيذي عن الطاقة والبيئة (UNEP/GCSS.IX/9/Add.1)، الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٦ (UNEP/GCSS.IX/INF/2)؛ قضايا ناشئة عن قرارات الجمعية العامة في دورتها الستين ذات الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.IX/INF/3)؛ وبرنامج الطاقة الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوضع الراهن والاتجاهات الرئيسية والتوقعات المرتقبة للطاقة المتجددة (UNEP/GCSS.IX/INF/11).

١٤ - ولدى تقديم هذين البندين، أشار نائب المدير التنفيذي إلى أن نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ ترتب عليه تأثيرات بعيدة المدى بالنسبة للبيئة، أقلها ما تضمن إعادة التأكيد على الولايات التي ينهض بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى أن القمة قد حددت القضاء على الفقر والأنماط المتغيرة غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها عناصر أساسية للتنمية المستدامة، واسترعى الانتباه إلى الالتزامات المفصلة التي تعهد بها قادة العالم بشأن التنمية المستدامة وخاصة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ولدى قيامه بإبراز الفقرة ١٦٩ من تقرير نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥،^(٥) لاحظ الاعتراف العام بالحاجة إلى النهوض بالتماسك والكفاءة للأنشطة المتعلقة بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة.

(٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/Res/60/1، المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

باء - المناقشات

١٥ - شدد العديد من الممثلين على أن المناقشات الوزارية التي تناولت القضايا المتعلقة بالطاقة أثناء الدورة الحالية للمجلس/المنتدى تشكل مساهمة هامة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وسلطوا الضوء على الصلة القائمة بين الطاقة وقضايا بيئية عالمية رئيسية من قبيل تغير المناخ وتلوث الهواء والأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الشامل للتنمية المستدامة. وحيث أن الدورة المقبلة للجنة ستكون سنة استعراض لدورة التنفيذ ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، أعرب بعض الممثلين عن أملهم في أن توفر منبرا مفيدا لتبادل التجارب والدروس المستفادة.

١٦ - وفيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ ولا سيما بالنسبة للفقرة ١٦٩ من تقريره، شدد الكثيرون على أهمية قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمتابعة تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية. وفي هذا السياق، تم إبراز عدد من القضايا بما فيها، تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية؛ وتعزيز التآزر بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتصلة بالمواد الكيميائية وبالنفائات؛ والتمويل بما في ذلك تجديد موارد مرفق البيئة العالمية؛ وتعزيز التنسيق فيما بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة متابعة تنفيذ إعلان مالو الوزاري، وإعداد قائمة بالأهداف البيئية العالمية التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في السنوات الأخيرة، مثل تلك الواردة في إعلان الألفية؛ وذلك بهدف توفير التركيز والرؤية. واقترح بأن تستكمل القائمة بمعايير ومؤشرات لتنفيذها.

١٧ - وبالإشارة إلى الفقرة ذاتها ذكر بعض الممثلين ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي عن طريق إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة، فيما تطرق آخرون إلى الحاجة إلى القيام بأمرين هما تقييم الطرق والسبل للارتقاء بكفاءة وفعالية الترتيبات المؤسسية القائمة وكذلك دراسة تأثيرات أية تغييرات تطرأ على هذه الترتيبات. ورأى بعض الممثلين الآخرين مع ذلك أن استكشاف إمكانية وجود هيكل مؤسسي أكثر تماسكاً لا يبرر بالضرورة إنشاء منظمة جديدة، ووفقاً لذلك لم يؤيدوا فكرة إنشاء منظمة كهذه أو تطبيق العضوية العالمية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خامساً - أسلوب الإدارة البيئية الدولية

ألف - التقديم

١٨ - تناولت اللجنة بالبحث هذا البند في اجتماعها الأول بعد ظهر يوم الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكان معروضاً على اللجنة عند النظر في البند تقارير المدير التنفيذي عن أسلوب الإدارة البيئية الدولية (UNEP/GCSS.IX/3) وعن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات (UNEP/GCSS.IX/3/Add.1) ومقترح بشأن إقامة نظام مراقبة البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.IX/3/Add.2)، ومذكرتان من المدير التنفيذي عن تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.IX/INF/6) وعن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ (UNEP/GCSS.IX/INF/13)، وتقرير عن المشاورات رفيعة المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (UNEP/GCSS.IX/INF/14).

١٩ - ركز نائب المدير التنفيذي لدى تقديمه للبند على ثلاثة أوجه من أسلوب الإدارة البيئية الدولية: "نظام مراقبة البيئة" المقترح وحالة فريق الإدارة البيئية، وخطة بالي الاستراتيجية، واستعرض التقدم المحقق في تنفيذ هذه التدابير.

٢٠ - وأشار إلى أن المجلس/المنتدى طالب في دورته الاستثنائية السابعة، على وجه الخصوص، بتدعيم القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واعتمد تدابير محددة لتوسيع تلك القاعدة. كما اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة لزيادة التنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وبذل جهوداً لتنشيط فريق الإدارة البيئية الذي يمكن أن يصبح آلية مفيدة من أجل تعزيز التلاحم بين كيانات الأمم المتحدة.

باء - المناقشات

٢١ - أحاط الرئيس علماً بالرأي الذي أبداه بعض الممثلين بأن مناقشة السؤال الخاص بالعضوية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن تمثل نتيجة يسفر عنها حوار رسمي من خلال قنوات رسمية، على اعتبار أن نتائج هذه المناقشة كان من المفترض تقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كإسهام في تقريره الموجه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وقال إنه سينقل هذه الآراء إلى رئيس المجلس/المنتدى، الذي سيتخذ بدوره قراراً بشأن المسألة.

١ - نظام المراقبة البيئية

٢٢ - وفي سياق تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدم ممثل الأمانة تقريراً عن المقترح المستوفى بشأن نظام مراقبة البيئة. وقال إنه تم استيفاء المقترح الأصلي استناداً إلى التغذية المرتدة من الحكومات وإن القضايا التي تحتاج إلى مواصلة البحث تتضمن مواءمة الهيكل المستوفى والمقترح لنظام مراقبة البيئة؛ والحاجة إلى مزيد من المشاورات والأعمال التحضيرية قبل النظر في اعتماد المقترح من جانب المجلس/المنتدى؛ والطريقة التي يرتبط بها هذا النظام بشبكات المعلومات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة ووضع أولويات طويلة الأمد لبرنامج العمل؛ والحاجة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية.

٢٣ - أقر العديد من الممثلين في المناقشة التي تلت ذلك الحاجة إلى المزيد من المشاورات لتوضيح كيف يمكن لنظام المراقبة البيئية أن يفي بحاجات الحكومات ويرتبط بالهيكل الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة مثل الشبكة الأوروبية للمعلومات والمراقبة البيئية، وشبكة المعلومات البيئية الإفريقية ومنظومة نظم رصد الأرض العالمية. وقد أعرب عن بعض الشواغل بشأن التعقيد الحالي للنظام والحاجة إلى مزيد من التطوير لضمان سهولة استخدام النظام وأنه يفي بالحاجة إلى تقليل أعباء الإبلاغ الوطني وتفاذي الازدواجية. وقد أيد العديد من الممثلين زيادة تطوير النظام، ربما من خلال البدء بقليل من البرامج التجريبية.

٢٤ - قال العديد من الممثلين بأن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن دور حلقات الاتصال، لا سيما على الصعيد الوطني وكيفية تمويلها. وإذا ما أُريد للنظام أن يحتوي على مكون وطني وإقليمي قوي فلا بد لخبراء من البلدان النامية من القيام بدور رئيسي لتمكينهم من المساعدة في بناء القدرات

الوطنية. وسيساعد التنسيق مع خطة بالي الاستراتيجية وترتيبات التوأمة بين نقاط الاتصال في الشبكات الإقليمية المختلفة، في بناء القدرات التقنية والمؤسسية. وارتأى الممثلون بشكل عام أن نظام مراقبة البيئة، يحتاج إلى مزيد من التحسين قبل أن يصبح جاهزاً للنظر في اعتماده من جانب مجلس الإدارة. بيد أن الممثلين أعربوا عن رأي مفاده أنه لبناء القدرات والدعم التكنولوجي أهمية بالغة في هذا المجال بحيث أنه لا يجب أن تتأخر بسبب التقييد بإعادة النظر المتواصلة فيهما ضمن إطار نظام رصد البيئة.

٢٥ - أبلغ ممثل لمنظمة حكومية دولية بأن منظمته تتابع بحرص العمل الجاري بشأن نظام مراقبة البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدم بعض التعليقات على هيكله وأعرب عن رغبتها في الانخراط في هذه العملية.

٢ - فريق الإدارة البيئية

٢٦ - استعرض ممثل الأمانة تطوير المجتمع الدولي لعملية تنسيق على مستوى المنظومة للأنشطة البيئية والتي تمخضت عن إنشاء فريق الإدارة البيئية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. واستجابة لتقييم أُجري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لأداء الفريق قرر المدير التنفيذي وضع ترتيبات أكثر فعالية عن طريق ترقية المديرية التي تتعامل مع أنشطة الفريق وعقد منتدى عالي المستوى في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بمشاركة واسعة من جانب وكالات بيئية تابعة للأمم المتحدة ومتعددة الأطراف.

٢٧ - وكان هذا المنتدى قد زود الفريق والمشاركين الآخرين بفرصة لإجراء مداورات جماعية حول الكيفية التي يمكن بها لفريق إدارة بيئية معزز أن يخدم الأمم المتحدة بفعالية أكبر، وذلك بتأمين أعضائها من الموافقة على نهج مشتركة ومنسقة إزاء التحديات البيئية التي يفرضها العصر. وقد قام المشاركون باستعراض اختصاصات الفريق وطرق عمله وذلك في ضوء القضايا البازغة بهدف إعادة إنعاشه بصورة عامة. وكانت المناقشات قد تركزت أيضاً على هيكل داعم للفريق بما في ذلك التمويل المنتظم وإمكانية توجيه الفريق لكي يصبح معنياً بصورة أكبر بتحقيق النتائج.

٢٨ - وبعد ذلك تحدث ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن نتائج المنتدى وذلك نيابة عن الوكالات المتخصصة، وبرامج وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وأشار الممثل إلى رغبة تلك الأجهزة مجتمعة في الاستجابة للمتطلبات الدولية الراهنة الخاصة بزيادة التماسك والتعاون على مستوى المنظومة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية. وقال إنه كمتابعة للمنتدى عالي المستوى فإن هذه الجهات تعزم في عام ٢٠٠٦ عقد منتدى شراكة يتيح الفرصة للتشاور مع الحكومات والأطراف المعنية بشأن آرائها حول العمل المستقبلي لفريق الإدارة البيئية. وناشد الحكومات، وشركاء التعاون الإنمائي والمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري للجهود الجارية والرامية إلى إعادة إنعاش الفريق بحيث يتمكن من الوفاء تماماً بتوقعات قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣.

٢٩ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أقر العديد من الممثلين العمل الذي أنجزه الفريق حتى الآن. وحث أحد الممثلين، بصدد إشارته إلى أن التقدم الذي أحرز هو خطوة على الطريق الصحيح، حث

الفريق على بذل جهوده لكي يكون معنياً أكثر بتحقيق النتائج وذلك من أجل دعم الإجراءات المنسقة؛ كما أن مسألة القضايا ذات الأولوية التي ينبغي للفريق تناولها قد طرحت أيضاً على بساط البحث وبخاصة فيما يتعلق بالمشتروات المستدامة؛ وتم الإدلاء برأي مفاده أن فريق الإدارة البيئية لم يحقق ما كان متوقعاً منه، ومن ثم فهو يحتاج إلى التعزيز. وعلى الرغم من أن بعض الممثلين رحبوا بفكرة الشراكات فقد أكد آخرون الحاجة إلى بحث ما يقوم به الفريق من عمل كجزء من عملية إصلاح مستمرة للأمم المتحدة وعمل الأمم المتحدة المتواصل بشأن تحقيق التماسك على مدى نطاق المنظومة. كما طرح جدلاً بأنه لا ينبغي لفريق الإدارة البيئية أن يكرر عمله الحالي، لا بل عليه بدلاً من ذلك الاستفادة من أنشطة شعبة الاتفاقيات البيئية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثل توفير الدعم للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وقد أثبتت مسألة إعادة تحديد مواقع مكاتب فريق الإدارة الدولية إما في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي أو في مكان آخر غير محدد على مقربة من منظمات دولية أخرى.

٣ - خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٣٠ - قدمت ممثلة الأمانة تقريراً عن خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وسأقت إشارة بصفة خاصة إلى البلدان الرائدة الستة في أفريقيا التي اختيرت لوضع مشاريع فيها ترمي إلى تنفيذ الخطة. وأشارت إلى أن فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ سوف تكون فترة انتقال وتعلم بالنسبة لتنفيذ الخطة، وأن الأمر يستلزم مواصلة المناقشات التفصيلية مع الشركاء. وأوضحت أنه داخل الإطار الشامل لبرنامج العمل المعتمد للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ يمكن القول بإيجاز أن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تنفيذ الخطة يفي بالاحتياجات الأربعة التالية: تقديم المساعدة إلى تقييم الاحتياجات، وترتيب الأولويات على أساس الاحتياجات القطرية؛ وتنسيق وتركيز أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الخطة؛ وتحسين التنسيق مع جميع الأطراف وبخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستعرضت في الختام إجراءات مهمة معينة اتخذت حتى الآن من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات.

٣١ - أوجز ممثل غامبيا أحدث التطورات في ستة بلدان رائدة في أفريقيا التي استحدثت فيها مشاريع ترمي إلى تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وبصدد إشارته إلى أن الخطة تسير بالكامل أهداف جدول أعمال القرن ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فيما يتعلق ببناء القدرات، فقد قدم تقريراً عن اجتماع عقد في الخرطوم يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على هامش الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي لقياس التقدم الذي أحرز ولرسم الطريق للمضي قدماً. وبالنظر إلى الالتزام عالي المستوى لدى البلدان الأفريقية - وهو الالتزام الذي يرجى أن يتوافر لدى الشركاء في التنمية - أعرب عن أمله في استكمال تقييم الاحتياجات بالبلدان الستة مع حلول نهاية المرحلة الريادية.

٣٢ - أقر الكثير من الممثلين أثناء المناقشة التي تلت ذلك بالتنفيذ الناجح للمشروعات الرائدة لدى بلدان أفريقيا الستة، وأعربوا عن أملهم في سرعة تطبيق الدروس والخبرات المستفادة لدى البلدان

الأخرى التي أظهرت التزاماً بخطة بالي الاستراتيجية. وتم الإعراب عن هواجس بشأن الآليات المالية للبرامج التي تنفذ تحت عباءة خطة بالي الاستراتيجية، وحث عديد من الممثلين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبلدان الصناعية بأن تنخرط بصورة جادة وفعالة في حشد الموارد من أجل هذه المشروعات مشيرين إلى أن عدم وجود خطة مالية تتجاوز حدود المساهمات الطوعية ينال من جهود التنفيذ. وأكد ممثلون آخرون مع ذلك، على ضرورة استخدام الموارد الحالية بصورة أكثر كفاءة. وتم إبراز زيادة التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كخطوة نحو استخدام أكثر كفاءة للموارد التقنية والمالية والإدارية الحالية. وطلب إلى الأمانة أن تعد دراسة بشأن الطريقة التي قد يعمل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية واتفاقيات بيئية متعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى الناشطة على المستوى القطري، على أن ترفع هذه الدراسة إلى المجلس/المنتدى في دورته التالية. واقترح بأن مذكرة التفاهم المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكل نقطة انطلاق جيدة لوضع الدراسة. وقد شدد الكثير من الممثلين على أهمية القيام في إطار تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، بتلافي الإزدواجية ومراعاة احتياجات عمليات التحليل والتقييم التي قد أجرها البلدان بالفعل.

٣٣ - ومن بين النقاط الأخرى التي أثيرت أثناء المناقشة الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب أيضاً وتعميقه على الأخص بالنسبة لبناء القدرات والدعم التكنولوجي؛ وإدماج جهود التنفيذ في فريق الإدارة البيئية من أجل تحسين التنسيق وتفاذي ازدواج الجهود؛ والحاجة إلى زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية الأخرى.

٣٤ - أعاد ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على التزام منظماتهم بإدراج القضايا البيئية في صلب الأنشطة الإنمائية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة. وشددوا على أهمية توظيف الموارد المحلية في تنفيذ المشروعات، وفي عملية تحديد الأولويات بحيث تصبح الشراكات التي تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات دولية أخرى أكثر متماسكة ومتجاوبة مع الظروف المحلية.

٣٥ - أدلى ممثلو المجتمع المدني بتعليقات مؤيدة لخطط النهوض بالتنسيق فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وحثوا على ألا يقتصر التعاون بين الجنوب والجنوب على عمليات التفاعل بين الحكومات بل ضرورة أن يشتمل على الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني.

٤ - مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٦ - قدمت الأنسة باتريشيا هاجا ياكيجا، وزيرة البيئة في رواندا مبادرة الفقر والبيئة. وقد ركز العرض الذي قدمته على تنفيذ المبادرة في رواندا وعلى الدروس المستفادة، والتي يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وبصدد الإشارة إلى أن الاستخدام المستدام للموارد من شأنه أن يساعد في زيادة التنمية والحد من الفقر، ذكرت أن رواندا هي أول بلد تشترك فيه المنطقتان بوضع مشروع مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من البداية.

وأعربت عن امتنان بلدها لبلجيكا والاتحاد الأوروبي والنرويج والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم مالي لهذا المشروع ذي الأهمية لرواندا بالنظر إلى شدة اعتماد اقتصادها على الموارد الطبيعية.

٣٧ - وبالإضافة إلى الحاجة إلى بناء القدرات لأغراض التنسيق البيئي شددت على أهمية الالتزام الراسخ والقيادة القوية من جانب الحكومة وأهمية الموارد والتنسيق فيما بين الجهات المانحة ومواءمة الإجراءات التي تتبعها الوكالات المعنية حيث أن هذه الأمور تحقق منافع كبيرة.

٣٨ - واشتملت التعليقات التي أبدتها الممثلون على التقدير الكبير لنموذج ترتيب الأولويات حسب الاحتياجات القطرية في ذلك المشروع وإلى التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات. ووصف العديد من المتحدثين تنفيذ المبادرة في رواندا باعتباره عنصراً هاماً في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

٣٩ - أشارت ممثلة لمنظمة غير حكومية إلى أهمية مراعاة الالتزامات التي قطعت بموجب خطة بالي الاستراتيجية والأخذ في الاعتبار المساهمة التي على المجتمع المحلي أن يقدمها. وقالت إن قدراً كبيراً من النوايا الحسنة قد ظهر للتمويل الكافي التي يجب ترجمتها إلى إجراءات حقيقية. وأوصت باتخاذ إجراءات من بينها مواصلة تعزيز فريق الإدارة البيئية وإدماج مبادئ ريو التي اتفق عليها في قمة الأرض عام ١٩٩٢.

سادساً - تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة (البند ٩ من جدول الأعمال)

ألف - التقديم

٤٠ - تناولت اللجنة هذا البند في الجلسة الثالثة، صباح يوم الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولدى بحث هذا البند، كان معروضاً على اللجنة التقارير التالية للمدير التنفيذي: مشروع سياسات واستراتيجيات المياه المستوفاة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.IX/4)؛ والاستجابة لحالات الطوارئ البيئية ومنع الكوارث والتأهب لها وتخفيفها ونظم الإنذار المبكر (UNEP/GCSS.IX/5)؛ وإدارة المواد الكيميائية (UNEP/GCSS.IX/6 و Add.1)؛ وتقرير عن التقدم المحرز في منتصف الفترة بشأن تنفيذ الاستراتيجية طويلة الأمد لمشاركة وإشراك الشباب في القضايا البيئية (UNEP/GCSS.IX/7)؛ وحالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الفنية (UNEP/GCSS.IX/10)؛ ومذكرات من المدير التنفيذي بشأن الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٦ (UNEP/GCSS.IX/INF/2)؛ وتنفيذ ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (UNEP/GCSS.IX/INF/4)؛ وتنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة (UNEP/GCSS.IX/INF/5)؛ ونتائج تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي (UNEP/GCSS.IX/INF/8)؛ والتقييم العالمي للمياه الدولية (UNEP/GCSS.IX/INF/9)؛ وتقرير مرحلي عن أنشطة تنفيذ سياسات واستراتيجيات المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GCSS.IX/INF/10).

٤١ - ولدى تقديم مشروع سياسات واستراتيجيات المياه المستوفاة، قالت ممثلة الأمانة إنه كان مزماً أن تقدم الوثيقة الختامية للبحث النهائي من جانب مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين تجاهاً استراتيجياً لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المياه لست سنوات، وتقدم أساساً لوضع برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكل سنتين. وقد أشارت إلى الحاجة، بعد مناقشة الوثيقة في الدورة الحالية، إلى مواصلة وضع المزيد من التفاصيل المحددة الخاصة بالتنفيذ من خلال بلورة أفضل للمرفق.

٤٢ - وانتقلت إلى موضوع الاستجابة إلى حالات الطوارئ البيئية، قائلة إن سلسلة من الكوارث قد وقعت في ٢٠٠٥، بما في ذلك زلزال تسونامي بالمحيط الهندي والزلزال الآسيوي، مما أظهر الحاجة إلى استنباط استراتيجية أكثر تفصيلاً لإدارة الكوارث البيئية. وقد كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والشركاء الآخرين لوضع استراتيجية وآليات لتوجيه عملية الإصلاح البيئي، مع تحاشي تكرار الجهود.

٤٣ - وتلا ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رسالة موجهة من السيد جان إجلاند، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مؤكداً على الأهمية التي يعلقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال، على سبيل المثال، وحدة البيئة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتقديم معلومات بشأن الإجراءات التي اتخذت في الآونة الأخيرة لتعزيز هذا التعاون.

٤٤ - ولدى تقديمه لتقرير مرحلي بشأن إشراك الشباب في القضايا البيئية، استرعى ممثل آخر للأمانة الانتباه إلى النجاح الذي حققه برنامج تونزا، الذي استخدم الفعاليات والمطبوعات والمنافسات، والمبادرات الإقليمية، وتمثيل الشباب والوسائل الأخرى لإذكاء الوعي بشأن القضايا البيئية بين الشباب. وقال إن شراكة القطاع الخاص قدمت الجزء الأكبر من التمويل للبرنامج مؤكداً زيادة تعاون البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

باء - المناقشة

٤٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الإعراب عن تأييد واسع للنسخة المستوفاة لمشروع سياسات واستراتيجيات المياه، على الرغم من وجود بعض القضايا العالقة. وقد أثرت شواغل بشأن قضية النظم المائية العابرة للحدود، بما في ذلك حق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التدخل وتواتر عمليات الرصد، والافتقار إلى بحث أنماط الاستهلاك والإنتاج في الاستراتيجية، وخصخصة خدمات المياه والتصحاح. وقد ارتأى بعض المشاركين بأن سياسات واستراتيجيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه ينبغي أن تحدد وترتكز بصورة أكبر على المزايا النسبية للمنظمة، مثلاً فيما يتعلق بالنهوض بنهج النظام الإيكولوجي والتدابير لتحسين التصحاح، وينبغي أيضاً أن تواصل بلورة الطريقة التي سيتم بها تحقيق اتساق تنفيذ هذا النهج ضمن عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٦ - وقال ممثل، متحدثاً نيابة عن مجموعة من البلدان النامية، إن الحاجة إلى تطوير البنية الأساسية لتوفير خدمات المياه، بما في ذلك مشاريع المياه الضخمة، هي ملحة للغاية مما يقتضي عدم اعتمادها على

الإصلاحات المؤسسية والإدارية وإنما السعي لتحقيقها على التوازي. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحرص على أن تفصّل برامج إدارة موارد المياه المتكاملة بحيث تتفق مع الحاجات الفردية للبلدان، وتستجيب للحاجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، ويتوقع قيام شركاء التنمية بقطع الالتزامات الراسخة للإسهام في هذه المجالات.

٤٧ - وقد حظيت المقترحات بشأن تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية بالترحيب. ومن بين المقترحات بالنهوض بهذه العملية الاستعراض المنتظم لإدماج النتائج الجديدة ضمن الإطار الاستراتيجي بما في ذلك إطار هيوغو للعمل ٢٠٠٥ - ٢٠١٥؛ وتشكيل فرقة عاملة لتقوية الآليات بهدف التخفيف من حدة آثار الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى. وأبرز ممثل آخر مدى تعرض الدول الجزرية والساحلية في منطقة البحر الكاريبي لأخطار كوارث تسونامي.

٤٨ - وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها لما أحرزه برنامج تونزا من تقدم ولعنصر التعاون مع القطاع الخاص. وطلب بعض المشاركين المساعدة في دعم تطبيق الأفكار على الصعيد الوطني.

٤٩ - أكد ممثل اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موطناً للطيور المائية (اتفاقية رامسار) على دور الاتفاقية في الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة وأعاد تأكيد التزام الاتفاقية بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع سياسات في المجالات ذات الاهتمام المتبادل مثل التنوع البيولوجي والاستجابة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

٥٠ - وبإيجاز، قال الرئيس إنه سيتم بحث جميع الاقتراحات عند وضع المزيد من الوثائق والبرامج الأخرى ذات الصلة، وحث الممثلين على أن يقدموا أي صياغة لغوية جديدة مقترحة كتابةً، كوسيلة لتيسير هذه العملية.

سابعاً - اختتام أعمال اللجنة الجامعة

٥١ - أعلن رئيس اللجنة أن اللجنة قد أنجزت أعمالها واختتم اجتماعها الرابع والأخير بعد ظهر يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

المرفق الثالث

مبادرة الإمارات العربية المتحدة

تقرير موجز لرئيس مناقشات الوزراء ورؤساء الوفود أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

موجز

- ١ - اجتمع وزراء ورؤساء وفود ١٥١ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين حضروا الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دبي في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وذلك لمناقشة موضوعات الطاقة والبيئة فضلاً عن السياحة والبيئة.
- ٢ - وجرت المداولات تحت رئاسة السيد راشمات وتولر (إندونيسيا) رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمساعدة وزراء من الأرجنتين وغانا وآيسلندا والأردن وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣ - وفي أعقاب الكلمات الافتتاحية الرئيسية التي أدلى بها كل من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال من الأردن والآنسة مارجريت بيكيت، وزيرة الدولة لشؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية، المملكة المتحدة والآنسة ديردرى شورلانند، مديرة الائتلاف الكاريبي للسياحة في ترينيداد وتوباغو، وتناول وزراء ورؤساء وفود موضوعات تتعلق بالطاقة والبيئة وكذلك السياحة والبيئة.
- ٤ - ودار نقاش مستفيض وواسع النطاق وتفاعلي أكد اقتناع جميع الوزراء ورؤساء الوفود بأنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب البيئية للطاقة والسياحة. ويحاول موجز الرئيس هذا أن يركز الاتجاهات الرئيسية للمناقشة فيما بين الوزراء ورؤساء الوفود الأخرى بدلا من تقديم رأي توافقي بشأن جميع النقاط.
- ٥ - واقترح إجراء مناقشة وزارية بشأن العولمة والبيئة في المستقبل وتم تشجيع النظر في التوقيت والأساليب التي تتبع في ذلك
- ٦ - وطلب الوزراء ورؤساء الوفود إلى رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إحالة موجز الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

ألف - الطاقة والبيئة

- ١ - عقد المجلس/المنتدى مشاورات في يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن الطاقة وفي فترة ما بعد ظهر يوم ٧ شباط/فبراير ترأست الأنسة كريستينا تشرتشر، وزيرة البيئة والعلوم في غانا والآنسة كريستينا ناربونا ريز وزيرة البيئة في إسبانيا المناقشات التي دارت فيما بين الوزراء. في حين قام لهذه المهمة يوم الأربعاء، ٨ شباط/فبراير كل من الأنسة سيجريدور آنا ثورداردوتير، وزيرة البيئة في آيسلندا والسيد خالد الإيراني وزير البيئة في الأردن.

٢ - واستهلت المشاورات الوزارية بشأن الطاقة بخطابات رئيسية أدلى بها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال من الأردن والآنسة مارجريت بيكيت وزيرة الدولة لشؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقدم هذان البيانان منظورات تتعلق بقضايا الطاقة وحددا الإيقاع للحوار الذي تلا ذلك فيما بين الوزراء. وشدد كل من المتحدثين على أهمية تغيير الأنماط الحالية لتوفير واستخدام الطاقة وذلك لأغراض تتعلق بالمناخ وأمن الطاقة فيما شددوا على الحاجة المتزامنة لزيادة توافر خدمات الطاقة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٣ - وأبرز الخطابان الرئيسيان^(٦) دور السياسات الحكومية الرشيدة في توفير الظروف التي يتم في ظلها اتخاذ قرارات الاستثمار التي تحبذ التكنولوجيات الأنظف. وتم التأكيد فيها على الحاجة إلى سياسات مستقرة طويلة الأجل كشرط أساسي للانتقال الفعلي باتجاه نظم طاقة أكثر استدامة وكأمر حاسم لضمان استثمارات القطاع الخاص. وتم إبراز قضية التعاون الإقليمي المعزز إلى جانب قيمة الشراكات الدولية الواسعة مثل تلك التي تمت بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأكد المتحدثان أنه من أجل التصدي للشواغل الثلاثة الغالبة المتعلقة بأمن الطاقة والحصول عليها وتغير المناخ، لا بد من وجود قائمة واسعة من الحلول تحقق التوازن بين ما كان يُرى أحياناً كأهداف متنافسة؛ فلا يوجد علاج ناجح ولا يوجد حل منفرد. فقد أظهرت كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة تقدماً مبهراً إلا أن الاستخدام الأنظف للوقود الأحفوري يشكل في الأجل القصير مجالاً رئيسياً بالنسبة للكثير من البلدان.

٤ - وأكد العديد من الوزراء ورؤساء الوفود على الدور الحاسم الذي تؤديه الطاقة في كل مجتمع، واتفقوا مع ملاحظة القائمين على إدارة الحوار بأنه قد أُتيحت لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فرصة ممتازة لنقل رسالة قوية لها مصداقيتها بشأن الحاجة إلى العمل المتكامل فيما يخص الطاقة والبيئة والتنمية إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة.

٥ - وذكر العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بأن زيادة سبل الحصول على الأشكال الأنظف من الطاقة تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وشدد الكثير من المتحدثين على أن الأنماط السائدة حالياً لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها هي أنماط غير مستدامة وأن توفير خدمات الطاقة الحديثة بطريقة مستدامة لحوالي ملياري شخص على نطاق العالم يفتقرون إلى الحصول على هذه الخدمات يشكل التحدي الأكبر الوحيد المتعلق بالطاقة في هذا القرن. وأعرب العديد من المتحدثين عن انشغالهم لأن التقدم البطيء في تحسين سبل الحصول على الطاقة من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في الإطار الزمني المتفق عليه.

٦ - وشدد الكثير من المتحدثين على أن تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً له القدرة على التأثير في كل جزء من أجزاء المعمورة وأن قطاع الطاقة يعتبر القطاع الأكثر إسهاماً في انبعاثات غازات

(٦) يرفق الخطابان الرئيسيان كالتذييل الأول والتذييل الثاني لهذا التقرير الموجز.

الاحتباس الحراري؛ كما أشاروا إلى أن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تواجه أخطاراً متزايدة من جرّاء التأثيرات السلبية لتغير المناخ. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وآليات السوق التي تشرك القطاع الخاص تعتبر حاسمة الأهمية في مساعدة ودعم البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ. وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه بالنظر إلى زيادة احتياجات البلدان النامية من الطاقة فإن لديها بوجه خاص فرصة طيبة سانحة لزيادة سُبل الحصول على خدمات الطاقة باستخدام التكنولوجيات والنهج الأنظف الأمر الذي يؤدي إلى الربط بين الأهداف البيئية والأهداف الإنمائية.

٧ - وفي نفس الاتجاه أشار الكثير من الوزراء إلى أن العديد من المشروعات الإنمائية تطرح الفرص السانحة لتحسين نوعية البيئة المحلية وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوقت نفسه دون خلق تأثيرات سلبية على التنمية. وأوصى متحدثون عدة باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطرق أكثر إبداعاً لزيادة الاستثمار والمشاركة من القطاع الخاص في مجال تطوير البنى التحتية الأنظف للطاقة بما في ذلك إشراك التكنولوجيات التي تُنقل بين البلدان ذات الاقتصادات النامية.

٨ - وأتفق عدد من الوزراء ورؤساء الوفود على وجود مجال واسع في جميع البلدان تقريباً لتعزيز كفاءة الطاقة وسياسات حفظ الطاقة في سياق الجهود الأوسع لتحقيق الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. وذكر معظم المتحدثين أن تحسين كفاءة الطاقة تتيح أكبر نطاق مباشر لخفض النمو المتوقع في الطلب على الطاقة فيما تعمل أيضاً على خفض انبعاثات الكثير من أنواع الملوثات بما في ذلك غازات الاحتباس الحراري. وتسهم مثل هذه الجهود أيضاً بشكل مباشر في تحسين أمن الطاقة بخفض الطلب عليها. وأوصى العديد من الوزراء بأن تتخذ الحكومات خطوات لتعزيز كفاءة الطاقة من ناحيتي العرض والطلب بما في ذلك ما يتم من خلال اتباع مدونات ومعايير تتعلق بكفاءة الطاقة من أجل الاستخدامات النهائية الأساسية مثل المباني والإنارة واللوازم والزراعة والصناعة ومعدات النقل، بحسب الاقتضاء. وألقي الضوء على أهمية تحسين كفاءة الطاقة في قطاع المباني وكذلك قدرة الحكومات على تفعيل السوق بوصفها الجهة التي تقوم بشراء المعدات والسلع والخدمات التي تتميز بكفاءة الطاقة. وفي هذا السياق، أعلن وزير فنلندا أن حكومته تقوم بإنشاء فرقة عمل معنية باستدامة البناء والإنشاء في إطار عملية مراكش، ودعا الحكومات إلى المشاركة في عملها.

٩ - وأوصى العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بالإسراع في توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة وعرض المتكلمون في الاجتماع أمثلة عديدة على السياسات والبرامج الوطنية الناجحة. وفي هذا السياق أشارت وفود عديدة إلى أنه قد تم إحراز تقدم له شأنه منذ أن اجتمع المجتمع الدولي وناقش القضايا المتعلقة بالطاقة بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٠ - وأعيد إلى الأذهان بوجه خاص أن المؤتمر الدولي المعني بالطاقة المتجددة الذي عُقد في بون في عام ٢٠٠٤ ومؤتمر بيجين الدولي المعني بالطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٥ قد منحا زخماً متزايداً لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتم تسليط الضوء بالتحديد في هذا السياق على التقدم الذي أحرز من قبل مبادرات الطاقة الرئيسية التي تم طرحها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مثل الشبكة العالمية للطاقة من أجل التنمية المستدامة، والشراكة بشأن الطاقة للقريبة العالمية وإئتلاف جوهانسبرج

للطاقة المتجددة والشراكة بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وتطرق العديد من المتحدثين إلى إنشاء شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين بوصفها عملية متابعة محددة لمؤتمر بون المعني بالطاقة المتجددة التي من شأنها المضي قدماً بالحوار المتعلق بالسياسات بشأن الطاقة المتجددة.

١١ - وأوصى العديد من الوزراء ورؤساء الوفود بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة بوضع عملية رصد واستعراض لتقييم التقدم المحرز بشأن التوصيات المتضمنة في خطة جوهانسبرج للتنفيذ. ولاحظ عدد من المتحدثين أنه يمكن ضمّ هذه العملية إلى جهود الرصد المحددة المتوخاة للالتزامات التي قُطعت أثناء مؤتمر الطاقة المتجددة في بون وأنه يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور في هذا الشأن. واقترح كذلك بأن تقوم هذه الجهود على أسس الشراكات وآليات الإبلاغ القائمة حالياً

١٢ - وأوصى الكثير من المتكلمين بأنه ينبغي للحكومات أن تستخدم الحوافز الموجهة نحو السوق، وتنشيط الطلب على التكنولوجيات الأكفأ والأنظف بما في ذلك التكنولوجيات التي تستغل مصادر الطاقة المتجددة وتستخدم الوقود الأحفوري بشكل أنظف، بما في ذلك وقود النقل. وعرضت أمثلة وطنية وأفضل الممارسات بشأن نهج السياسات المختلفة. وتم الاعتراف بالحاجة إلى تقاسم التجارب على نطاق أوسع كوسيلة أساسية لتسريع التعلم والتكرار مع ملاحظة أنه في حالات عديدة تمكنت البلدان ذات الاقتصادات النامية من تحقيق نجاحات يمكن أن تتقاسمها مع بعضها البعض ومع البلدان الصناعية. (٧)

١٣ - وأوضح العديد من المتحدثين الحاجة إلى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة، وبما أن تكاليف المعاملات المرتفعة للاستثمارات الأولية في مجال المصادر المتجددة للطاقة وكفاءة الطاقة لا تزال تشكل حاجزاً في مجال الاستثمار، فقد أوصى الوزراء بأنه ينبغي للحكومات مراجعة أطرها المتعلقة بفرض الضرائب على الطاقة وتسعيرها لضمان أنها تعكس التكاليف الكاملة لإنتاج الطاقة واستهلاكها واستخدامها، والتخلص التدريجي من إعانات الدعم الضارة بيئياً التي تجذب مصادر أخرى للطاقة. وتنطبق هذه التدابير بالمثل على البلدان المتقدمة والنامية. وأشار بعض المتحدثين إلى مزايا إنشاء آلية تمويل من شأنها أن تدعم الأنشطة التي تزيد من سبل الحصول على أشكال الطاقة الحديثة لما يقارب الملياري نسمة الذين لا تصلهم هذه الخدمات حالياً. وأشار ممثلون آخرون إلى أن هذا الأمر بالتحديد ملح بالنظر إلى احتياجات المناطق المعرضة للأخطار والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات.

١٤ - وتم التشديد، فيما يتعلق بمجال الماليات، على أن القطاع الخاص يقوم بدور أساسي فيه. كما أشار المتحدثون إلى أن من المهم بمكان من أجل جذب التمويل أن توجد أطر سياسات وطنية مستقرة وطويلة الأجل مقرونة بإجراءات محددة قصيرة الأجل لإظهار الالتزام بشكل جلي. وتعتبر هذه الأطر هامة بوجه خاص لجذب التمويل من القطاع الخاص في مجالات مثل الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتشكل عنصراً رئيسياً لضمان النقل الفعلي للتكنولوجيات. كما أشار العديد من

(٧) ترد في الجزء الأول من التذييل الثالث لهذا التقرير الموجز، أمثلة على أفضل الممارسات التي حددها الحكومات وقدمت إلى الأمانة بشأن الطاقة والبيئة.

المتحدثين إلى أن القطاع الخاص كثيراً ما يمتلك حقوق الملكية الفكرية بشأن التكنولوجيات الجديدة وبذلك فهو أداة مؤثرة في الجهود المبذولة بشأن نقل التكنولوجيا.

١٥ - وأشار عدد من الوزراء إلى أن أسواق الكربون الناشئة تتيح سُبلاً لافتة بشكل محتمل لتطبيق المزيد من الكفاءة على التسعير وعلى تخصيص انبعاثات الكربون في جميع الاقتصادات. ومع ذلك أشارت وفود كثيرة إلى أن التطبيق الناجح لآلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كثيراً ما تتم عرقلته في بلدانهم بسبب ضيق نطاق المشاريع المحتملة. وفي ضوء قدرتها الكامنة على تحقيق المنافع الاقتصادية والبيئية في البلدان النامية، شدد الكثير من المتحدثين على أنه ينبغي للحكومات التي صدقت على بروتوكول كيوتو أن تزيد من استخدامها لآلية التنمية النظيفة.

١٦ - وأشار عدد من المتحدثين إلى أن لاستخدام الطاقة، ولا سيما عن طريق الاحتراق السيئ للوقود، عواقب وخيمة بالنسبة لصحة البشر وحثوا على إيلاء المزيد من الاهتمام لمشكلة تلوث الهواء الداخلي من جراء احتراق الكتل الأحيائية في البلدان النامية وأنه على البلدان الاهتمام بصورة أكبر بتحسين جودة وقود النقل.

١٧ - وأشار إلى أنه بالرغم من التقدم الذي أحرز على مدى عقود زمنية، فلا يزال لإنتاج الطاقة وتحويلها واستخدامها تأثيرات كبيرة على البيئة وصحة البشر. وتم التشديد على الحاجة إلى ضمان أن تُصمم مشاريع الطاقة وتنفذ باستخدام معايير بيئية عالية وأوصى العديد من المتكلمين الحكومات بأن تشترط استخدام تقييمات الأثر البيئي وتقييمات المخاطر ونظم الإدارة البيئية والأدوات والنهج الأخرى القائمة على أساس المشاريع التي تعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة لخفض التأثيرات البيئية لمشاريع قطاع الطاقة في جميع البلدان.

١٨ - وأشار أيضاً إلى أن قطاع الطاقة يستند أصلاً إلى التكنولوجيا، وتبعث التكنولوجيات الجديدة والمحسنة على الأمل في خفض التأثيرات الناجمة عن استخدام الطاقة على الصحة والبيئة. وأشار الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود إلى إعطاء مزيد من الدعم للبحوث والتنمية المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة الجديدة، وكذلك زيادة سرعة نشر للتكنولوجيات القائمة والجديدة في جميع البلدان. وأشاروا إلى أن مما له أهميته بوجه خاص هو الدعم المشترك بين القطاعين الخاص والعام للبحث والتطوير في حالة التكنولوجيات الآخذة في الظهور مثل التكنولوجيات العاملة بالهيدروجين.

١٩ - واسترعى الكثير من المتحدثين الانتباه إلى احتياجات تنمية القدرات في البلدان النامية بوجه خاص مشيرين إلى أنها هامة لكنها غير محددة بإتقان على الدوام. وأشار عدد من المتحدثين إلى أنه باستطاعة لجنة التنمية المستدامة أن تكون فعالة في تيسير الانتقال من المناقشة العامة لهذه القضية إلى مناقشات تحدد مجالات الأولوية المعينة والتي من شأنها أن تسهم في التغلب على العقبات الرئيسية التي تقف في وجه نظم الطاقة الأكثر استدامة. ومن شأن مثل هذا التركيز المحدد أن يضمن توجيه الدعم إلى تلك المجالات بفعالية أكبر.

٢٠ - أبدى العديد من الوفود اهتماماً كبيراً بالطاقة الأحيائية وتم عرض عدد من المبادرات الوطنية الجديدة المحددة في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالوقود الأحيائي مثل الإيثانول والبيوديزل من أجل استخدامات النقل، التي أضاف استخدامها مزيةً جديدةً تتمثل في خلق الوظائف في المناطق الريفية. وشددت وفود أخرى على الزيادات الهامة في استخدامات طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، والجاذبية المتنامية للتكنولوجيات الفوتوفولتية. وأوضحت المناقشات بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة بوجه عام أن تحديد ما إذا كانت التكنولوجيات المحددة مناسبة في موقع معين أم لا يتوقف جزئياً على طاقة المصادر المحتملة المتجددة المتاحة، علماً بأن لدى معظم البلدان نوعاً من أنواع قاعدة الموارد المتجددة التي عليها استغلالها.

٢١ - وأشار بعض المتحدثين إلى أنه بالنظر إلى النمو المتوقع في المعروض من مصادر الطاقة الأحيائية وعدد القطاعات الكبير الذي يحتمل أن يتأثر بإنتاج الطاقة الأحيائية على نطاق واسع، فإنه ينبغي للحكومات إجراء تقييمات مخاطر خطط الطاقة الأحيائية بغية تحديد التأثيرات البيئية المحتملة طوال الدورة الكاملة للوقود وزيادة الثقة في السلامة البيئية لنظم الطاقة القائمة على أساس الكتلة الأحيائية تؤدي إلى تطويرها وقبول وقود الكتلة الأحيائية بوجه خاص.

٢٢ - وشدد العديد من المتكلمين على أنه بالنظر إلى كل من قدرات الطاقة المائية الكبيرة في البلدان النامية بوجه خاص والشواغل المثارة حيال التأثيرات المحتملة السلبية البيئية والاجتماعية المقترنة بالكثير من السدود، فإنه ينبغي للحكومات أن تلتزم الحرص الواجب لدى تطوير وتشغيل مشاريع الطاقة المائية، مستفيدة من قاعدة المعارف الكبيرة والخبرات الموجودة حالياً. وتطرق العديد من الوزراء ورؤساء الوفود إلى الحاجة لزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المائية السليمة بيئياً وأكدوا ضرورة حفظ النظم الإيكولوجية في مناطق مستجمعات المياه لضمان توافر الموارد في الأجل الطويل.

٢٣ - وأشار وزراء ورؤساء وفود عدة إلى أنه من المتوقع أن يفني الوقود الأحفوري بقسط كبير من النمو المتوقع في الطلب على الطاقة في العقود الزمنية المقبلة ولا سيما في المناطق النامية، وأوصوا بأن تنهض الحكومات بتطوير التكنولوجيات الأنظف ونقلها والتعجيل بنشرها في البلدان النامية. وأشار عدد من المتكلمين إلى وجوب التركيز على تكنولوجيات راسخة بشكل أفضل ومجربة تجارياً في الأجل القصير، فيما أكد آخرون أنه من المهم بنفس القدر إشراك البلدان النامية في برامج تتصل بالتكنولوجيات الآخذة بالظهور مثل أسر الهيدروجين والكربون وخزنها.

٢٤ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود مراراً على أن التحدي الذي تواجهه الحكومات يتمثل في تحقيق التوازن بين أهداف متنافسة - وهو التحدي الذي أوضحه إخفاق نظام الطاقة القائم حالياً في تدخيل التكاليف غير المحسوبة لإنتاج واستهلاك واستخدام الطاقة، وبالرغم من ذلك أشار الكثيرون إلى أنه يتعذر تجنب عمليات المبادلة دائماً وأن الإجراءات التصحيحية في مجالات معينة تنطوي على تحقيق مكاسب متعددة ولاسيما فيما يتعلق بتحسين كفاءة الطاقة التي تسفر عن مكاسب بيئية واقتصادية وأخرى تتعلق بأمن الطاقة.

٢٥ - وأثنى عدد من الوفود على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قام به من أعمال ودعوا المنظمة إلى زيادة جهودها في مجال الطاقة ولاسيما بتقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات إلى البلدان النامية، وتحفيز دعم القطاع المالي لتهج الطاقة الأنظف وتقاسم أفضل الممارسات.

٢٦ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى تقديم موجهه للمناقشات إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة.

باء - السياحة والبيئة

٢٧ - ترأس المشاورات الوزارية في الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن السياحة والبيئة كل من السيد أتليوسافينو وزير البيئة بالأرجنتين والأنسة كلوديا ماكموري، مساعدة الوزير المرشحة لشؤون البحار والشؤون البيئية والعلمية الدولية بوزارة الخارجية الأمريكية.

٢٨ - وألقت الأنسة ديدري شيرلاندا، مديرة الرابطة الكاريبية للسياحة المستدامة (CAST) كلمة رئيسية تناولت فيها دعائم السياحة في منطقة البحر الكاريبي وأكدت على الدور الهام الذي تلعبه الحكومات ودوائر الأعمال في وضع الاستراتيجيات التي تنهض بالتنمية المستدامة في قطاع السياحة. وفي معرض إعرابها عن شواغلها بشأن إضعاف مرونة النظم الإيكولوجية والتأثيرات الضارة الناجمة عن التدهور الكبير، أشارت إلى حقيقة أن السياحة يمكن أن تصبح حليفاً للتنمية البيئية والاجتماعية بوقف هذه الاتجاهات.^(٨)

٢٩ - وقد قدم اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي تلا ذلك فرصة ثمينة ومثمرة لتبادل الآراء. وركزت بيانات كثيرة للوزراء على التحديات الرئيسية للسياحة والبيئة كل في بلده. وقد بُنيت المناقشات التي تطرقت إلى السياسات والاستراتيجيات والأدوات والتخفيف من شأفة الفقر والانتفاقات البيئية متعددة الأطراف، فضلاً عن الدور المحتمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهوض بالسياحة السليمة بيئياً في إطار التنمية المستدامة، على القضايا التالية: دور الحكومات في النهوض بالسياحة المستدامة، والسياحة كأداة للصون البيئي، والنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع السياحة، إلى جانب ما يلزم من مساعدات من وكالات الأمم المتحدة للنهوض بالسياحة المستدامة.

٣٠ - وتم الترحيب بورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة واستندت إلى مساهمات مقدمة من مختلف منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أنها قدمت خيارات جيدة للحكومات للنهوض بالصور المستدامة للسياحة. وتتراوح هذه الخيارات من لوائح للتخطيط إلى صكوك اقتصادية وتحدد ١٢ هدفاً للسياحة المستدامة، وملابساتها المنصبة على السياسات، والهياكل التعاونية الضرورية والاستراتيجيات اللازمة على الصعيدين الوطني والمحلي. كما تم التأكيد على الحاجة إلى مواصلة النهوض بالتعاون والشراكات وتعزيزها بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

(٨) ترد كلمة الأنسة شيرلاندا بالتذييل الرابع لهذا التقرير الموجز.

٣١ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود على أهمية السياحة بالنسبة لاقتصاداتهم داخل النطاق الأوسع للتنمية المستدامة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاستدامة البيئية والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية. وعموماً ينبغي أن تشد السياحة الاستدامة، بما في ذلك السياحة الجماعية والسياحة الثقافية والرياضية والإيكولوجية وذلك من خلال تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي ولا سيما في البلدان النامية كما ذُكرت السياحة الإيكولوجية كوسيلة للمضي قدماً. وفي هذا الخصوص، وبناء على طلب بعض الوفود، تم تقديم التعريف الوارد في إعلان كيبيك بشأن السياحة الإيكولوجية، في التذييل الخامس لهذا التقرير الموجز.

٣٢ - وناقش الوزراء ورؤساء الوفود سبل دعم دمج سياسات السياحة المستدامة. وسلطوا الضوء على سبل دمج سياسات السياحة المستدامة في خطط التنمية المحلية والوطنية، مع الاهتمام المناسب بأدوار مختلف الوزارات والهيئات الحكومية دون الإقليمية والمحلية. وقد أثيرت مسألة الحاجة إلى دمج سياسات السياحة والبيئة بصورة أفضل، ومن بين الاقتراحات لتحقيق هذا الهدف:

(أ) تعزيز الهياكل المؤسسية لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة؛

(ب) تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات مثل إنشاء محميات طبيعية ومجتمعات محلية تستند إلى السياحة (يرد موجز لأفضل الممارسات في مجال السياحة في الجزء ٢ من التذييل الثالث لهذا الموجز)؛

(ج) اعتماد الأدوات والصكوك الاقتصادية والتشريعية الكافية؛

(د) دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالحفظ والحماية البيئية؛

(هـ) النهوض بمنع ومكافحة التلوث، فضلاً عن الإدارة السليمة للمواد الطبيعية.

٣٣ - وأبرز الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود الحاجة إلى بحث ودمج قضايا الفقر في جدول أعمال السياحة الدولية وذلك لتعظيم القدرة الكامنة في الأنشطة السياحية على التخفيف من حدة الفقر، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق تم الإعراب عن شواغل بشأن التأثيرات الاجتماعية والثقافية السلبية المحتملة للسياحة، وكيف يمكن لإدارتها وتنظيمها بشكل مناسب الإسهام في الحد من هذه التأثيرات، مع تحسين أوضاع الفقراء. وذكر أن السياحة يجب أن تدمج الجهود لتقاسم الفوائد بين جميع أصحاب المصلحة، خاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٣٤ - وقد تم التنويه بالحاجة إلى توسيع نطاق البحوث وتبادل المعارف وإزكاء الوعي، خاصة فيما يتعلق بالأضرار البيئية وصون الطبيعة على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وأكد المتحدثون على أن ورقات الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط العمل، ينبغي أن تتضمن السياحة كقطاع له أولوية كبرى في إطار التنمية المستدامة.

٣٥ - وقد استشهدت بعض الوفود بالاعتبارات الخاصة بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك باعتبار أن لها دوراً رئيسياً في النهوض بالسياحة بصفة عامة وبالسياحة الإيكولوجية بصفة خاصة. وتضمنت التحديات التي لوحظت المتطلبات التالية:

- (أ) زيادة الدعم السياسي والشفافية والتكامل؛
- (ب) إشراك القطاع الخاص، بتشجيع دوائر الأعمال على دمج الاستدامة في سياساتها وعملياتها؛
- (ج) تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، والنهوض باستخدام الطاقة النظيفة والحد من النفايات؛
- (د) النهوض بممارسات البناء والتشييد المستدامة، علاوة على تضمين الحميات الطبيعية في المناطق الحضرية؛
- (هـ) توسيع نطاق المعارف وبناء القدرات؛
- (و) تعزيز تنفيذ الأدوات المتاحة التي من شأنها تحفيز العمل التطبيقي والمهارات والموارد للتنفيذ الفعال؛
- (ز) كفالة المشاركة الفعالة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار.

٣٦ - وأكد العديد من الوزراء ورؤساء الوفود على الروابط بين تباير المناخ والسياحة. واتفق البعض على الحاجة إلى تحفيز الطلب على خيارات النقل العام الأكفأ للوصول إلى الوجهات المقصودة كإحدى الخطوات في اتجاه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما تم التأكيد على ضرورة تشجيع قطاع السياحة والسائحين على تدنية الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على الثقافة المحلية عن طريق ما يتبعونه من خيارات وسلوك فيما يتعلق بالاستهلاك.

٣٧ - وقد كان هناك توافق في الآراء بين الوزراء ورؤساء الوفود بأن قطاع السياحة يمكن أن يسهم بشكل بارز في الحماية البيئية، وصون وإستعادة التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وقد لوحظ أن السياحة، خاصة السياحة الطبيعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنوع البيولوجي والجوانب الجذابة التي توفرها البيئة الغنية والمتنوعة. ولا بد من تشجيع الحكومات على كل الصعد على أن تشرك وتدعم بصورة مباشرة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في وضع معايير، ومؤشرات ونظم للإنذار المبكر، والمبادئ التوجيهية التي تضم كلاً من الجوانب الثقافية والإيكولوجية للتنوع البيولوجي.

٣٨ - وتم إبراز شهادات التصديق البيئي بوصفها أداة هامة لإيجاد الطلب في الأسواق على منتجات السياحة المستدامة بالنظر إلى قدرتها على النهوض بالتنمية المستدامة. ولهذا الغاية، أعربت الحكومات، والجهات المشغلة وأصحاب المصلحة عن الحاجة إلى الحصول على المعلومات والتدريب والتكنولوجيا. وأشارت البلدان التي لديها خبرة في وضع شهادات التصديق البيئي للسياحة المستدامة إلى إنه لا يوجد حل "واحد يناسب الجميع" للتصدي لمسألة الاستدامة في مجال التنمية السياحية، وأن عملية إصدار شهادات التصديق البيئي ليست بأداة يمكن استخدامها بمعزل عن الأدوات الأخرى.

٣٩ - كما أثار العديد من الوزراء الحاجة إلى تحسين الوعي وتبادل المعارف بين هؤلاء المسؤولين والمتأثرين بالسياحة وصون الطبيعة على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وقد أشير إضافة إلى

ذلك، إلى أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ينبغي أن تتضمن المراعاة للقضايا السياحية. وأن خطط السياحة ينبغي أن تتضمن بالمثل المراعاة الكاملة لقضايا التنوع البيولوجي، وأنه على الخطط الوطنية أن توازن بين تنمية السياحة وحماية الموارد الطبيعية والثقافية.

٤٠ - طلب العديد من الوزراء ورؤساء الوفود من صناعة السياحة إدماج الممارسات المستدامة بفعالية في الأعمال التجارية السياحية بقدر أكبر من المسؤولية، خاصة في الاقتصادات النامية، والآخذة بالظهور واقتصادات ما بعد التراجعات. وتم التأكيد على أن الأمن والاستقرار أمران ضروريان للنهوض بالسياحة المستدامة. كما أكد العديد من المتحدثين الحاجة إلى التخطيط الوافي للتنمية السياحية باتباع نهج متكامل وإيلاء الاعتبار الواجب لاستخدام الأراضي، واستخدام الموارد، والبنى الأساسية والنقل والمباني وحماية المناطق الحساسة.

٤١ - وقد أشير إلى الوعي والتأهب للكوارث الطبيعية بوصفها قضايا حاسمة الأهمية. وناقش الوزراء ورؤساء الوفود ضرورة تحديد وتنفيذ تدابير لتحسين مستوى التأهب للكوارث في المجتمعات المحلية ولا سيما تلك الموجودة في المناطق السياحية الساحلية المعرضة للكوارث. ولاحظ الكثيرون ضرورة وضع هذه التدابير بالتعاون مع السلطات المحلية، وصناعة السياحة، والمجتمعات المحاورة.

٤٢ - وتم التأكيد على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهوض بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وإشراك دوائر الصناعة والأعمال في قطاع السياحة، وفقاً لمقرر مجلس الإدارة ٦/٢٢، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، أعلنت وزيرة الايكولوجيا والتنمية المستدامة في فرنسا أن حكومتها بصدد تشكيل فرقة عمل تعنى بالسياحة المستدامة في إطار عملية مراكش. وأعرب الكثير من الوزراء ورؤساء الوفود عن مساندتهم لفرقة العمل واهتمامهم بها.

٤٣ - وطالب مختلف الوزراء ورؤساء الوفود بدور أقوى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشددين بصفة خاصة، على ضرورة قيامه بالوظائف التالية:

(أ) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين لتقديم الدعم عند وضع استراتيجيات السياحة المستدامة على الصعيد الوطني، ولتحديد طرق إشراك المنظمات ذات الصلة بفعالية، بما في ذلك منظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتعظيم أوجه التوافق النشاطي فيما بين البرامج والأنشطة؛

(ب) النهوض بالتعاون والاتصال الشبكي وغيره وتبادل المعارف والخبرات على المستوى الإقليمي؛

(ج) تقديم المساعدة، حسبما يتناسب، لوضع سياسات تستند إلى غايات ومبادئ السياحة المستدامة؛

(د) تعزيز برنامجہ لإزكاء الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي، مع مواءمته، كلما أمكن، بحيث يدعم الأماكن السياحية في البلدان النامية، مما يمكنها من التأهب بصورة أفضل للتعامل مع الكوارث الطبيعية والبشرية.

٤٤ - وقد تم التأكيد على ضرورة أن تسعى جهود بناء القدرات من أجل تطوير وتعزيز القدرات داخل الحكومات ولدى جميع أصحاب المصلحة وذلك لتحسين بلورة وتيسير التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك، ودراسات تقييم الآثار، فضلاً عن سياسات السياحة المستدامة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية والدولية. وبناء عليه، تم التشديد على ضرورة تعزيز عملية صنع القرار الرامية إلى النهوض بالسياحة المستدامة من خلال إتباع نهج تشاركي فعال متعدد أصحاب المصلحة.

التذييل الأول

الكلمة الرئيسية التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال، الأمير الأردني

- ١ - أيها السيدات والسادة، لقد عانت بيئة منطقتنا، غرب آسيا وشمال أفريقيا، أو "وانا WANA" إذا ما أردنا التعبير عنها بالحروف الأولى الملائمة، من الإهمال الذي يعانیه جميع ضحايا النزاعات وانعدام الثقة. لقد سمحت الخلافات السياسية والقتال الاجتماعي لزعمائنا بتجاهل مسؤوليتهم عن تغذية الأمل في تحقيق حياة أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة. غير أن الفكرة المتخيلة بشأن الموارد غير المحدودة ووجود بيئة صامدة ومدعنة تكشف عن أنها لا تزال ذلك الوهم الخرافي الذي كانت عليه دائماً. إن الوقت يمر سريعاً وليس للتخطيط الاحتياطي بواسطة مرسوم تعسفي مكان في مخطط للتدهور البيئي.
- ٢ - لا بد لنا من أن نسمو على السياسات الوطنية الحماسية وأن ننظر إلى ما هو أبعد من الجوار المحيط بنا بوصفنا مجرد خليط من الدول والقوميات المضطربة. إن سعادة شعوبنا ورفاههم في المستقبل تعتمد على حُسن إدارة البيئة البشرية، وإنني لأتوجه بالرجاء إلى هذا الجمع، ابتغاءً لذلك، أن يحمل معه بذور فكرة ظلت تنتظر العرس في تربة خصبة على مدى سنوات كثيرة.
- ٣ - إننا، في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وفي آسيا الكبرى، في حاجة ملحة إلى صورة من التعاون في شأن الموارد تسمو على الاعتبارات الوطنية من أجل الموازنة بين الموارد والاحتياجات البشرية والمادية. إن قيام جماعة إقليمية للمياه والطاقة متحررة من المصالح الأحادية التزعة للدول هو وحده الذي يمكن أن يخدم حاجات مجتمعاتنا المترابطة في الحاضر والمستقبل.
- ٤ - ويبدو أن إنجاز مثل هذا الطموح أمر عسير المنال في مناخ سياسي متزايد الاضطراب، إلا أن له سوابقه. فشركات الطاقة القائمة تشمل "معاهدة ميثاق الطاقة"، وهي اتفاق دولي يستند بالأساس إلى اندماج قطاعات الطاقة في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية لدى نهاية الحرب الباردة في الأسواق الأوروبية والعالمية الأوسع.
- ٥ - ويحتوي ميثاق الطاقة الأوروبي، الذي كان قد وقع أصلاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، على إعلان مبادئ بشأن الطاقة الدولية يشمل التجارة والعبور والاستثمار، جنباً إلى جنب مع نية التفاوض حول معاهدة ملزمة. ولقد وقع هذا الاتفاق في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ودخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٨.
- ٦ - ويوفر موضوع هذه المعاهدة دليلاً مفيداً للمبدعين في منطقتنا إذ تركز الوثيقة على خمسة مجالات عريضة: '١' حماية استثمارات الطاقة الأجنبية والنهوض بها؛ '٢' وحرية التجارة في مواد الطاقة ومنتجاتها وفي المعدات المتصلة بالطاقة استناداً إلى قواعد منظمة التجارة العالمية؛ '٣' وحرية عبور الطاقة من خلال الأنابيب والشبكات؛ '٤' وتقليل الآثار البيئية السلبية لدورة الطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ '٥' وآليات لتسوية النزاعات بين الدول وفيما بين المستثمرين والدول.

٧ - فإذا ما كانت أوروبا، وهي أعنف ميادين القتال في القرن الماضي، تستطيع أن تلقي بأسلحتها أرضاً وتجلس إلى مائدة للاتفاق على إدارة شاملة للموارد، فمن المؤكد أن منطقتنا المضطربة ذاتها تستطيع أن تتخطى الكارثة المحدقة بطريقة مماثلة.

٨ - لقد أُنهتُ في بعض الأحيان بأنني أطرح آمالاً كاذبة بشأن السياسة الواقعية ولكن هل يمكنكم أن تلوموني على التماسي لبديل لذخيرة من الكوايس؟ إن المنتجين والمستهلكين وكل من يعيشون حول مرافق إنتاج الطاقة وأنايبها لهم كلهم مصلحة في شبكة الطاقة الراهنة.

٩ - سيداتي سادتي، إن آسيا وشمال أفريقيا في حاجة إلى ميثاق للمياه والطاقة يخصصهما لتحسين ظروفنا البشرية العامة وكفالة أمن الطاقة الإقليمي. وإذا ما واصلنا التطلع إلى المستقبل، فإننا نجد أنه يتوجب علينا أن نعمل على إيجاد كتلة متلاحمة من الموائيق عبر الإقليمية لتشكيل هيئة دولية تتولى تنظيم الاستثمار في الطاقة، علاوة على تجارها وعبورها.

١٠ - إن هذه دعوة لم تجد آذاناً صاغية في الماضي. فقد دعا بانديت نهرو في عام ١٩٦٤ في دلهي إلى عقد مؤتمر للعلاقات الآسيوية لدراسة واستكشاف الاعتماد المتبادل فيما بين الدول في منطقتنا في غرب آسيا وفي جنوب آسيا. والآن، وبعد مضي ٦٠ عاماً على قيام واحد من كبار زعماء القرن الماضين باستلهاهم هذه المبادرة، ينبغي لنا جميعاً أن نكون بمثل هذا القدر من حسن المسؤولية كرجال دولة في معالجتنا لما يواجهنا من أزمات منذرة بالكوارث.

١١ - إننا في حاجة إلى ما هو أكثر من السياسات المخصصة التي تركز بشكل ضيق على تبادل النفط والقوى العاملة، من أجل كفالة نمو طويل الأمد في نوعية حياة المواطنين. وفي الحقيقة، فقد تأخر كثيراً أوان تجاوز التعلق بجانب العرض والطلب من هذه "السلع الأساسية" المزدوجة.

١٢ - وفي عام ١٩٨٨، اعترف بيان أصدره أعضاء مجلس النواب الياباني بما كان نهرو وآخرون قد أدركوه قبل أربعة عقود - إن أمن قارتنا واطمئنانها يعتمدان على قيام جماعة مشتركة من منتجي النفط ودول القارة الداخلية تركز على الموارد. إن الحاجة إلى برامج لتنمية الموارد وإشباع الجوع البالغ إلى الفرص والأمل لم تكن أكبر مما هي عليه الآن.

١٣ - إن تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ عن التطورات والمرتقبات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يذكر أن ثمة حاجة إلى زهاء ١٠٠ مليون وظيفة جديدة على مدار العشرين سنة المقبلة لملاحقة القوى العاملة الجديدة الداخلة إلى الأسواق واستيعاب المتعطلين عن العمل في الوقت الراهن. ويتطلب مثل هذا النمو في الاستخدام معدلات نمو اقتصادي حقيقية يتراوح متوسطها بين ٦ و ٧ في المائة سنوياً لفترة ممتدة من الزمن. غير أنه يجب تقاسم منافع هذا النمو بين المجتمع بأكمله وإلا فإن المكاسب لن تؤدي إلى شيء.

١٤ - ولا بد من تحفيز الاعتبارات الاقتصادية العويصة بالاحتياجات العلمية للبشرية بأكملها، ويجب لسياسات أمن الطاقة أن تضع البشر قبل الأنابيب. ويمكننا أن نشير إلى هذا النهج بأنه "علم سياسات الإنسان"، وهو نهج يجمع بين الحاجات البشرية والمادية للبشر بأكملهم. وربما يمكن لمثل هذا البحر من

التغييرات في صنع السياسات أن يحول دون المأساة المحدقة التي تهدد منطقة ليس لها تراث مشترك ولا أسلوب حكم ملائم.

١٥ - سيداتي سادتي، إنني اعتقد أن جمعاً مثل هذا يمثل منتدى مناسباً لكي نسأل أنفسنا كيف نتوقع من شعوب منطقتنا أن تتعاون في مجتمعاتها المحلية في حين أن رؤساء وزرائنا وزملائهم الوزراء يهتمون الاجتماع وتكوين مؤسسات دائمة لمعالجة الحاجات الإقليمية.

١٦ - إنني اعتقد أن المناقشات في هذا الاجتماع القيم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ستركز على ثلاثة تحديات رئيسية تواجه البيئة البشرية والمادية، ألا وهي أمن الطاقة، وتغير المناخ، وتوفير سهولة الحصول على الطاقة في العالم النامي لتعزيز النمو الاقتصادي ونوعية الحياة.

١٧ - وأود أن أشير هنا إلى "تقرير حدود النمو" الذي قدم إلى نادي روما في عام ١٩٧٢، وتم تحديثه بعد ٣٠ عاماً من ذلك. لقد تنبأ التقرير الأول بالتردي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وأكد التقرير بعد ثلاثة عقود أن البشرية تجاوزت حدود طاقة كوكبنا على التحمل بشكل خطر. وثمة تقرير هام آخر هو "تغذية مرتدة بشأن تغير المناخ" الذي وضعه دافيد واسديل. ويجب أخذ هذين التقريرين وغيرها من الدراسات الأخرى العديدة مأخذ الجد، وأن يُنظر فيها بشكل شامل، وأن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء باتخاذ ما يلزم بشأنها على الفور.

١٨ - وليس سراً أن كوكبنا بأكمله في أزمة. والنظرة الثابتة تضع أفريقيا جنوب الصحراء في القلب الملتهب من هذه الأزمة، مع استمرار عدم الأمن الغذائي، وزيادة حالات الفقر المدقع، والارتفاع المذهل في معدلات وفيات الأطفال والأمهات، والأعداد الكبيرة من الناس الذين يعيشون في الإحفاش.

١٩ - وتبدو قارتنا، آسيا أكثر القارات حيوية على الورق، من حيث الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه في ظل الارتفاع الكبير في التنمية، يسكن مئات الملايين من الناس في إحفاش الفقر المدقع.

٢٠ - ويؤكد المتشائمون أنه حتى لو تمّ الوفاء بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، فسيظل هناك ٩٠٠ مليون نسمة في العالم في عام ٢٠١٥ يتعين عليهم مع ذلك أن يقطعوا أكثر من ميل كل يوم سيراً على الأقدام للحصول على مياه الشرب و١,٦ مليار نسمة بدون مرافق تصحاح؛ وسيبقى هناك ملياراً نسمة يعيشون في عام ٢٠٢٠ في الإحفاش في الحضر.

٢١ - غير أنه في مواجهة هذه الصورة الذهنية، يظل منتجو الرخاء في العالم هم مستهلكو الوحيدون. فكيف لنا أن نقبل حالة يتسبب فيها ٢٠ في المائة من سكان العالم في ٨٠ في المائة من ترديها البيئي؟ فمع تساؤل قدرة العالم الطبيعي على تحييد ثاني أكسيد الكربون المتولد، فلا مناص من أن تزيد المشاكل التي يخلقها الاستخدام المتنامي للطاقة زيادة متضاعفة.

٢٢ - وفي الحقيقة، ليس أمامنا من خيار سوى التركيز على قدراتنا في التخفيف من حدة معاناة الإنسان والبيئة. إن استخدام الطاقة الإجمالي في العالم يبلغ اليوم ٨ مليار طن من مكافئ النفط سنوياً، وسيزيد إلى ٤٠ مليار طن سنوياً بحلول عام ٢٠٦٠. وبعد ذلك لن تكفي الأرصدّة المعروفة إلا لفترة ٨٠ - ١٠٠ سنة التالية بحسب السرعة التي ستندفع بها التنمية الاستهلاكية قدماً.

٢٣ - وتطرح "مبادرة خطة مارشال العالمية لسنة ٢٠٠٤" حلاً محتملاً للعولمة السريعة غير المتوازنة، وتوفر بديلاً عملياً للتفاوت الاجتماعي المتنامي والتردي البيئي. ويمكن لهذا النهج التكاملي، إذا ما تم تمويله بشكل صحيح، أن يوفر شبكة عريضة وسريعة النمو من أصحاب المصلحة من مجالات السياسات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

٢٤ - ولا ينبغي للاقتراحات واللوائح التنظيمية البيئية التي تقدمها البلدان الموسرة أن تسمح بشراء حقوق الناس الآخرين في استخدام الوقود الأحفوري كرخصة للمساهمة في انبعاث كربون إضافي إلى الغلاف الجوي. وذلك في الوقت الذي تُحرم فيه أجزاء كبيرة من الأسرة البشرية من حقها في الحد الأدنى من الحاجات الأساسية.

٢٥ - وتبين الكثير من المبادرات البحثية أنه توجد بالفعل تكنولوجيا لتغيير المسار. فنتائج دراستين علميتين قدمتا إلى الحكومة الألمانية، وأجراهما فريق من الباحثين في مركز الفضاء الجوي الألماني بدعم من شركة الطاقة المتجددة عبر المتوسط، تخلص إلى أنه يمكن تلبية جميع الطلبات على الطاقة من أجل توليد القوي المحركة وتحلية مياه البحر في إقليمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي بواسطة:

- الصحارى كمصدر للطاقة الشمسية
- وتكنولوجيات القوى المحركة الحرارية الشمسية المتاحة.

٢٦ - فمتى ستصادق الأمم المتحدة على ميثاق الأرض، إعلان القيم والمبادئ الدولية الضروري لبناء مستقبل عادل ومستدام ويعمّه السلام؟ لقد وضعت هذه الوثيقة التي قد تكون حاملة في الفترة من أوائل عام ١٩٩٧ حتى آذار/مارس ٢٠٠٠ من خلال عملية دولية علنية، إلا أنها لم تحظ حتى الآن بتأييد رسمي.

٢٧ - فإذا لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تأخذ بالصدارة في الإدارة البيئية، فإنه يتوجب علينا حينئذ أن نشرع في تحقيق تقدم على الصعيد الإقليمي. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الصدد في إجراء حوار مشفوع بجدول زمني محدد من أجل تحقيق تقدم حقيقي.

٢٨ - سأستضيف في شهر آذار/مارس مؤتمراً في عمان بعنوان "أصوات من آسيا: النهوض بالحوار وبالجهود المشتركة". وهذا الاجتماع جزء من مشروع متواصل مشترك مع مؤسسة جائزة ساساكاوا يرمي إلى تشجيع الشراكة داخل إقليم غرب آسيا وشرق آسيا، والذي يشمل أفريقيا من الناحية الثقافية.

٢٩ - واعتقد أن ثمة حاجة إلى مثل هذه المبادرة لتوجيه الإرادة السياسية بشأن "جدول الأعمال الإنساني المشترك"، بما في ذلك المكون الحيوي المتعلق بالمسؤولية البيئية. إن المخاوف التي تساور الكثيرين في منطقتنا من أن يفضي النضال في سبيل تحقيق أمن الطاقة إلى إيقاع أفقر سكان العالم في سبات سياسي واقتصادي هي التي تدفع هذا الاعتقاد في الحاجة إلى اتصالات متزايدة على الكثير من المستويات.

٣٠ - وأعتقد أن ثمة حاجة إلى قاعدة عريضة من التفاعل المتبادل، ليس فقط بين الحكومات، وإنما بين المنتديات الفكرية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. إننا نأمل في رؤية غرب آسيا/أفريقيا تتقارب عن كثب مع جنوب آسيا وشرقها من خلال الجهود المشتركة بحيث لا تنمو العلاقات على أساس النفط وحده، وإنما على أساس التراث الثقافي الثري أيضاً - اتحاد الثقافات - في منطقتنا. وينبغي لهذا النهج أن يزيد من "سرعة وتيرة" حل قضايا ملحة مثل الأمن البيئي، وعملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، وإعمار العراق.

٣١ - فكيف لنا أن نتوقع بغير ذلك أن نرى تجنب الآسيويين للعواقب الوخيمة لاندفاع متزايد باستمرار نحو أمن الطاقة، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا والصين؟ إن هذا الظمأ إلى الطاقة الذي يبدو أنه لا يرتوي يظل يملئ سياسات فظة لا تنبئ بأمل في مستقبل أفضل للأغلبية الصامتة في آسيا.

٣٢ - أيها السيدات والسادة، يعتمد أمن البيئة البشرية في المستقبل على انغماس شعوبنا في شأنها بشكل حميم. فيتعذر علينا بدون جعل المواطنين أصحاب مصلحة في بيئتهم المصنوعة والطبيعية، أن ننهض بنجاح بالمجتمع المدني وبعملية إرساء الديمقراطية المتجانسة التي تبدو مراوغة في بعض الأحيان. إن أسلوب الحكم والإدارة الصالح داخل الدول، وفيما بينها، وفي الأقاليم هو الوسيلة الرئيسية لإطلاق إمكانات التنمية البشرية والبيئية.

التذييل الثاني

الكلمة الرئيسية للسيدة ماجريت بيكيت، وزيرة الدولة للبيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

- ١ - صاحب السمو، السيد الرئيس، أصحاب السعادة، معالي الوزراء، السيدات والسادة.
- ٢ - أنه لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أتحدث عن الطاقة والبيئة. وأود أن أتوجه بالشكر لحكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة هذا المؤتمر، وبخاصة في هذا الوقت وأثناء فترة الحداد، وأتقدم بالتعازي لرحيل صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم. كما أتوجه أيضاً بالشكر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قام به من عمل تحضيري ممتاز لهذا المؤتمر.
- ٣ - أن التفاعل بين استخدام الطاقة والبيئة هو أمر أساسي في أسلوب حياتنا التي نحيها. إذ أن البيئة الصحية المستقرة هي أحد متطلبات النمو المستدام والرفاهية، حيث أن النمو والرفاهية يحتاجان إلى إمدادات كافية من الطاقة. وفي غالبية الأحيان قمنا بتبادل البيئة بالطاقة، إلا أنه ينبغي ألا نكون من الحماسة بحيث نتصور أننا يمكن أن نفعل ذلك إلى ما لا نهاية. فقد حان الوقت لوضع نموذج جديد يمكن عن طريقه تحقيق النمو والرفاهية دون أن نعرض للخطر ما للبيئة من قدرة طويلة الأمد على تقديم الدعم لنا.
- ٤ - وقد تم التسليم في جوهانسبرج بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إنما يعتمد إلى حد كبير على قدرتنا على توفير الطاقة لكل من يحتاج إليها - وهناك الكثير ممن يموتون كل عام لأنه لا توجد لديهم المزايا الناشئة عن القدرة على الحصول على خدمات الطاقة. وإنه لمن المتناقضات أن كثيراً من الطرق المتبعة حالياً في استخدام الطاقة لها نتائجها الضارة على مستخدمي الطاقة - فقد أوضحت الدراسات التي أبرزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تلوث الهواء الداخلي يسبب وقوع نحو ٢,٥ مليون من حالات الوفيات المبكرة كل عام، وهو ما يمثل نسبة ٤ إلى ٥ في المائة من العبء العالمي للمرض الذي يذهب ضحيته في غالبية الأحيان النساء والأطفال دون الخامسة. أما حجم المشكلة فلا يتمثل فقط في أننا في طريقنا الآن إلى فقدان جميع الأهداف الإنمائية للألفية ولكن أيضاً في أننا في ميس الحاجة إلى التصدي لهذا الأمر بقدر أكبر من السرعة والالتزام عما ذي قبل.
- ٥ - في الوقت ذاته نواجهه، في تغير المناخ، أكبر تهديد شهده هذا الزمن للسلام والاستقرار طويل المدى. لقد أمضيت العام الماضي وأنا مشغولة تماماً بمناسبة رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الثمانية الكبار - وجاء تغير المناخ إلى جانب أفريقيا على رأس أولوياتنا. وقد أسعدني ما توصلنا إليه من فهم مشترك بشأن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات للتعامل مع تغير المناخ واتفقنا على مواصلة الحوار من أجل الوصول إلى حلول مشتركة وطريقة جديدة للتفكير وإعطاء دفعة لخطة عمل جلوبال. ولقد كان من المثير بالنسبة لي أن أكون في مونتريال حيث كان هناك اتفاق بارز بشأن المضي في المناقشات التي تتناول الإمكانات المستقبلية لخفض الغازات العالمية المتولدة عن الاحتباس الحراري.

٦ - ويزداد الأمر تعقيداً عندما نرى أن معظم القرارات ذات الصلة بالطاقة لا تستند إلى فهم للطاقة والبيئة ولكن إلى أمان الطاقة. وكما أن البيئة السليمة تمثل أساساً للنمو الاقتصادي فإن هذا النمو الاقتصادي يترهن بإمدادات موثوق بها من الطاقة. ومع الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة، يتزايد أيضاً الطلب على زيادة أمان الطاقة وما يصاحب ذلك من مخاوف تجاه قدرة الاقتصاد العالمي على الاستدامة. وأني أرحب بالتركيز الذي إنصب على أمان الطاقة من جانب روسيا التي تتأسس الآن بمجموعة الثمانية الكبار.

٧ - هناك بعض العلامات الإيجابية - فقد زاد الاستهلاك العام للطاقة في المملكة المتحدة بنسبة ١٥ في المائة تقريباً منذ عام ١٩٧٠، في حين طرأت زيادة بأكثر من الضعف على الاقتصاد. لذلك فإنه من الممكن فصل النمو عن الانبعاثات ولقد إتخذنا الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، إلا أننا في المملكة المتحدة نواجه تحدياً جديداً في الحفاظ على أمان الطاقة وحجم الانبعاثات وبخاصة مع تناقص إمداداتنا المحلية من الغاز.

٨ - لا يجب الانتظار لحين ظهور دواء أو علاج بشأن التكنولوجيا، على الرغم من أننا نرغب في ذلك. حيث أن الحلول أصبحت واقعاً هنا والآن. أن كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة والاستخدام النظيف للوقود الأحفوري هي أمور في متناول أيدينا ولكن علينا كحكومات أن نتبعها ونوفر المناخ المؤاتي للاستثمار. وذلك يطرح تحدياً ولكنه أيضاً يمثل فرصة سوقية كبيرة. فإذا نحن عملنا معاً لتسخير أفضل الأفكار الابتكارية فإن دوائر أعمالنا وجامعاتنا هي التي ستحصد المزايا. وعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٩٨، زاد الإنتاج العالمي من الطاقة المتولدة عن الرياح بنسبة ٤٠ في المائة سنوياً، وقد أتاح ذلك وظائف لأكثر من ٧٠.٠٠٠ شخص كما أتاح الكهرباء لأكثر من ٣٥ مليون نسمة.

٩ - يبرز تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أعد من أجل هذه الدورة أننا قد نجحنا في تنشيط المصادر المتجددة على سبيل المثال، وقد جاء ذلك نتيجة لتضافر السياسات التي اتبعتها الحكومات على مختلف الأصعدة لخلق إطار طويل الأمد للاستثمار. وقد قام قادة دوائر الأعمال بإيضاح الأمر تماماً للحكومات خلال السنوات القليلة الماضية وهو ضرورة أن تكون السياسات والأطر التنظيمية على المستويين الوطني والعالمي طويلة الأمد كما ترتبط بالجدول الزمني للاستثمار. كيف يمكننا أن نتوقع من دوائر الأعمال أن تستثمر رأس المال لمدة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ عاماً في الوقت الذي تكون فيه التوقعات اليقينية والتنبؤات لمدة ٥ أو ١٠ سنوات؟

١٠ - إن وضع الحلول التي لا تتوافق فقط مع شواغلنا البيئية ولكن مع شواغلنا الاقتصادية والاجتماعية أيضاً يحتاج إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع. وأعتقد أن حوارات كيوتو وجلينابجلز ستكون جزءاً مهماً من هذا الاهتمام العالمي، ولكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو زيادة التعاون على المستوى القطري. إن الشراكات والشبكات الجديدة مثل شراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وشبكة الطاقة المتجددة للقرن الـ ٢١ توضح قيمة العمل الجماعي وأعتقد أن منظمات كهذه ستزداد أهمية من حيث توفير المجال لاستنباط طرق تنصدي لمخاوفنا المتعلقة بالطاقة بطريقة مستدامة. ولهذا السبب سوف تواصل إدارتي تقديم التمويل لشراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في حدود مبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترليني خلال العامين القادمين كما ستسعى شراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إلى

التعاون مع الشركاء وإضافة القيمة لأنشطتهم. وقد أسعدي معرفة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يستضيف أمانة شبكة الطاقة المتجددة للقرن الـ ٢١ في باريس وتتطلع المملكة المتحدة إلى الاستمرار في الاشتراك في هذه المبادرة.

١١ - سوف نلتقي مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر في نيويورك وستكون الطاقة محور الاهتمام مرة أخرى. وفي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة سوف نحتاج بطبيعة الحال إلى بحث قضية الحصول على الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر. كما سيكون من الضروري أيضاً التطرق لبعض القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام الطاقة مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويتيح جدول أعمال برنامج المدن المستدامة إطاراً للتصدي لقضايا مثل استخدام الطاقة في عمليات الإنتاج والمباني والتصميم السليم بيئياً للمنتجات المستخدمة للطاقة واستخدام ممارسات التوريد للتأثير على أسواق هذه المنتجات. ونحن كحكومات نعد كبار المشترين للمنتجات التي تعتمد كلها على الطاقة، ولذلك فإننا في وضع يمكننا من أن نكون المثال الذي يحتذى به، ليس فقط في وضع السياسات ولكن في تصرفاتنا.

١٢ - ومما له أهمية متزايدة بالنسبة لنا عند تحديد مستقبل الطاقة، أن نفهم الآثار البيئية للمناهج المختلفة. ومن الضروري أن تساعد الجهود التي يقوم بها برنامج الطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك جهوده مع وكالة الطاقة الدولية وغيرها في إتاحة ذلك النوع من المعلومات الذي يحتاج إليه صناع القرار من أجل قيادة العالم إلى طريق مختلف تماماً في مجال الطاقة المستدامة. وآمل كثيراً أن تتمكن أثناء مناقشاتنا في الأيام القادمة من توجيه رسالة قوية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة تتعلق بالطريقة التي سنلبي بها الطلب المتزايد على خدمات الطاقة بوجود حلول طويلة الأمد تتحاشى الآثار الملموسة على الموارد والآثار السلبية على البيئة.

التذييل الثالث

أفضل الممارسات التي حددتها الحكومات

المشاورات الوزارية خلال الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

ملخصات للعروض التي قدمت لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أعدت الأمانة الملخصات التالية لأفضل الممارسات في مجالات الطاقة والبيئة، والسياحة والبيئة على أساس العرائض المقدمة من الحكومات. وقد أعدت الملخصات للعلم فقط ويمكن الإطلاع على العرائض الفعلية للحكومات على العنوان التالي <http://www.unep.org/gc/GCSS-IX/Ministerial-Consultation.asp>، وكانت الوثائق المقدمة شديدة التنوع حيث تتراوح بين تقديم أوصاف للسياسات والأعمال إلى عروض لأفضل الممارسات.

الجزء الأول: أفضل الممارسات في مجال الطاقة

ألف - تحسين السياسات والإدارة في قطاع الطاقة

استراليا

بدأ إصلاح سوق الطاقة يحقق دفعة قوية على النطاق الدولي في ثمانينيات القرن الماضي، وتلقى دفعة قوية في استراليا في تسعينيات القرن الماضي من خلال برنامج كبير للإصلاح تضطلع به حكومات الولايات والمناطق والحكومة الاتحادية يشتمل على الفصل بين المرافق وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وخصخصتها. وفي حين لا يزال إصلاح سوق الطاقة عملية مستمرة، فإنه حقق منافع ذات شأن حيث أضاف ١،٥ مليار دولار سنويا إلى الاقتصاد بأسره نتيجة لانخفاض الأسعار والاستثمارات الأفضل مما أسفر عن زيادة القدرة التنافسية للصناعات الأسترالية.

قبرص

جرى تعزيز خطة عام ٢٠٠٣ للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال حملة أمور من بينها تدابير كفاءة الاستخدام والصون بفعل خطة معوضة الانبعاثات. كذلك جرى استكمال برنامج الطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٤ الذي حدد أهدافا دنيا لتوليد هذه الطاقة بحلول عام ٢٠١٠ من خلال حزمة من المبادرات المالية في شكل منح للاستثمارات و/أو تثبيت للتعريفات. ويتم تمويل ذلك من خلال صندوق خاص أنشئ من رسوم فرضت على استهلاك الكهرباء.

فنلندا

عملت فنلندا، باستخدام تكنولوجيا "الحرارة والقوى المؤتلفتان" على تقليل استهلاك الطاقة بنسبة ١١ في المائة. فقد وفرت فنلندا الجمع بينها وبين تدفئة الأحياء، ٨ ملايين طن من انبعاثات ثاني

أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٤، ويمثل ذلك نصف هدف التخفيض السنوي لفنلندا. بموجب بروتوكول كيوتو. ويعزى إلى الطاقة الأحيائية ٢٠ في المائة من استهلاك الطاقة، ويهدف البلد إلى زيادة هذه النسبة إلى ٣٥ في المائة على مدار العقد المقبل. وحقق برنامج لشراكة حرارة الكتلة الأحيائية نجاحاً. وكان الزراع قد بدءوا إنتاج الطاقة لتزويد المدارس والمنازل بها على نطاق صغير في التسعينيات، وبحلول عام ٢٠٠٤ كان هناك ١٥٠ من أصحاب المشاريع الذين يملكون ٢٥٤ محطة تدفئة صغيرة الحجم يبلغ إجمالي ناتجها من الحرارة ١٢٩ ميغاوات، ومجموع عملياتها السنوية ١٠ مليون دولار. ويجري تشجيع اتفاقات الصون الطوعية وعمليات تدقيق استهلاك الطاقة المدعومة من الدولة. كما شرع البلد في فرقة عمل بشأن البناء والتشييد المستدامين كجزء من عملية مراكش، التي يرمي إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستدامة بيئة البناء على الصعيد العالمي.

وقد وضعت فنلندا دليلاً للكفاءة الإيكولوجية من أجل الأحداث الرياضية الرئيسية: ويساعد هذا الدليل منظمي تلك الأحداث على جعلها أكثر استدامة من الناحية البيئية. ويركز الدليل على الترويج لاستخدام وسائل النقل العام ومصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. ويجري تشجيع إدارة النفايات بواسطة إعادة التدوير واستخدام موارد البناء التي يمكن إعادة تدويرها وإعادة استخدامها.

السويد

يسرت السياسات المخصصة، التي كان أبرزها قرار مجلس مدينة فاكسيو عام ١٩٩٦ بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٠، والتدابير المخصصة التي نفذت لتحقيق ذلك، أن تتمكن هذه المدينة الصغيرة الواقعة في جنوبي السويد، من زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة إلى ٤٤ في المائة في تركيبة الطاقة فيها. ويجري إنتاج معظم هذه الطاقة من الكتلة الأحيائية التي كانت البلدية تستخدمها في تدفئة المقاطعة منذ عام ١٩٨٠. وأصبحت الخبرات في مجال الطاقة الأحيائية الآن من صادرات فاكسيو الهامة في حين وفرت صناعة الطاقة المتجددة الناشئة التي ازدهرت بفعل هذه المبادرة فرص عمل واجتذبت الاستثمارات.

باء - تحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الاقتصادات النامية في الحصول على الطاقة كينيا

أقامت قرية مبيرو التي تقع على مسافة تبلغ نحو ١٨٥ كيلو متراً شمال نيروبي محطة صغيرة للطاقة الهيدرولوجية استفادت من منحة قدمها مرفق البيئة العالمية. وتنتج هذه المنشأة ١٨ كليووات من الكهرباء وتخدم نحو ٢٠٠ أسرة معيشية لم يكن قد تم توصيلهم بشبكة الكهرباء الوطنية. وأسهم المجتمع المحلي باليد العاملة المجانية لإقامة السد وحفر القناة وإقامة مبني الطاقة. وقد أتاحت لهم المشاركة في أعمال البناء اكتساب المهارات اللازمة للمحافظة على المحطة ومن ثم ضمان تشغيلها. ويدفع المجتمع المحلي الذي يمتلك الطاقة المولدة رسماً صغيراً لتغطية تكاليف الصيانة وتكاليف الإحلال في الوقت المناسب. ويبيع هذا المجتمع الطاقة للأعضاء للإضاءة ومعالجة التبع، وضخ المياه وشحن البطاريات، من جملة أمور، مما أدى إلى تعزيز الاقتصاد المحلي.

جيم - النهوض بالموارد المتجددة للطاقة

استراليا

تواجه تكنولوجيات الكهرباء المتجددة في المناطق النائية من استراليا عقبات كبيرة بالمقارنة بخيارات إمدادات الطاقة التقليدية. ويهدف برنامج توليد الطاقة المتجددة في المناطق النائية الذي استهل في عام ١٩٩٩ إلى زيادة الاستفادة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة في المناطق النائية من استراليا من خلال تقديم خصم يصل إلى ٥٠ في المائة من التكاليف الرأسمالية لمعدات الطاقة المتجددة وذلك بغرض الحد من استخدام الديزل في هذه المناطق. وتوفر مبادرة "الضوء الطبيعي" وهي مبادرة تابعة لبرنامج توليد الطاقة المتجددة في المناطق النائية خدمات التصميم والمعلومات والتوعية للمساعدة في المحافظة على نظم قوى الطاقة المتجددة وربطها بشبكات خدمات الطاقة. ويتمثل المبرر المنطقي لهذه المبادرة في أن المجتمعات المحلية التي تفهم نظم الطاقة لديها وتعرف كيفية مراعاتها تنمي إحساسا مفيدا بالملكية.

بنغلاديش

تم تركيب نظم الطاقة الشمسية المنزلية في المنازل الريفية في بنغلاديش اعتمادا على تكنولوجيا الكهربائية الضوئية فيما يقرب من ١٦٠٠٠ منزل حيث توفر الكهرباء للإضاءة والتلفزيون والإذاعة. وقد اضطلعت بهذه المبادرة التي قام بها القطاع الخاص منظمة تدعى "غرامين شاكتي" التي لديها خطط لتوسيع البرنامج باستخدام الأموال المتحصلة من خلال آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعتقد الحكومة أن هناك سوقا كبيرة لإقامة تكنولوجيا الكهربائية الضوئية لتوفير خدمات الكهرباء للأسر الريفية من الفئات منخفضة الدخل.

بلجيكا

استهلت الحكومات الإقليمية والحكومة الاتحادية في بلجيكا خطة مشتركة لإصدار شهادات الكهرباء الخضراء لضمان أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة ما يصل إلى ستة في المائة من إمدادات الكهرباء بحلول عام ٢٠١٠. فعلى المستوى الإقليمي، تطلب الحكومات من منتجي الكهرباء تحقيق حصة معينة من الطاقة المتجددة يجرى تعديلها سنوياً. وعلى المستوى الاتحادي، وضعت الحكومة سعراً أساسياً للشهادات الخضراء بغرض ضمان نسبة عائد دنيا ومن ثم اجتذاب المستثمرين. ويستند السعر الأساسي إلى التزام من مشغلي شبكة الكهرباء بشراء شهادات خضراء من المنتجين بأسعار مضمونة تحدد وفقاً لنوع التكنولوجيا المستخدمة.

الجمهورية التشيكية

اضطلعت الجمهورية التشيكية بعدد من التدابير لكي يتسق الإطار المؤسسي للطاقة فيها مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. ويساند قانون جديد للطاقة عملية توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، في حين تم إصلاح نظام القواعد التنظيمية. ويجرى استخدام مختلف مبادرات التسعير وتعريفات التغذية لدعم الكهرباء "الخضراء" المعتمدة على الكتلة الأحيائية. والهدف من ذلك هو

تحقيق ٨ في المائة من الطاقة المتجددة (كجزء من الاستهلاك الكلي الشامل للكهرباء) بحلول عام ٢٠١٠. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم توفير أكثر من ٢٥٠٠٠ فرصة عمل.

الفلبين

تدرك الفلبين أن لديها إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة وتتخذ خطوات لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في تركيبة الطاقة لديها. ويعتبر هذا البلد الآن ثاني أكبر مستخدم لطاقة الحرارة الجوفية ويمثل مركزاً لتصنيع خلايا الكهربية الضوئية ولديه خطط لزيادة استغلال موارده الواسعة من الرياح والكهرباء الهيدرولوجية. ويجري استخدام آلية التنمية النظيفة لدعم عملية وضع مشاريع الطاقة المتجددة.

سلوفينيا

تقوم سلوفينيا بدعم من مشروع يموله مرفق البيئة العالمية بالنهوض باستخدام الكتلة الأحيائية التي هي من التقاليد المعمول بها في البلد منذ فترة طويلة. وأدى نهج منسق طويل الأجل إزاء استشارة الوعي وبناء القدرات إلى اجتذاب الاستثمار، على وجه الخصوص، في تدفئة المناطق بالكتلة الأحيائية. وأدى ذلك أيضاً إلى وضع شبكه غير رسمية للمهنيين في مجال الكتلة الأحيائية. وكان من نتيجة ذلك أن زادت سلوفينيا من حصتها التي تعد من أكبر الحصص في مجال تدفئة المناطق بالاعتماد على الكتلة الأحيائية فضلاً عن تحكمها في معايير الكفاءة العالية في الغلايات العاملة بالكتلة الأحيائية والاعتماد الكبير على هذه الكتلة في التوليد المشترك للطاقة.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

استكمل في عام ١٩٩٩ تركيب ثلاثة توربينات عاملة بالرياح في سانتا هيلينا وهي من الأراضي البريطانية عبر البحار التي تفتقر إلى موارد الطاقة التقليدية الأصلية. وأدت نظم الرياح التقليدية التي أسفرت عن انقطاعات متكررة بأكثر مما كان متوخياً، ونقص الخبرات المحلية لصيانة هذه التوربينات إلى التخلي بالتدريج عن هذا المشروع، وبحلول عام ٢٠٠٣ كان توربين واحد فقط من التوربينات الثلاثة موضع تشغيل. وفي عام ٢٠٠٥ استخدم قسم الطاقة في سانت هيلينا مهندسا محنكا واستثمر في تدريب الموظفين المحليين مما أدى إلى إعادة تجديد التوربينات محليا. وفي حين ظل النظام يعتمد اعتمادا كبيرا على مهارات عدد قليل من الأفراد، واستمرت مشكلات الصمامات سريعة الاحتراق فقد عادت الثقة إلى الجمهور وأصبحت الرياح تسهم الآن بدرجة كبيرة في تلبية احتياجات الطاقة في سانتا هيلينا.

دال - النهوض بكفاءة استخدام الطاقة سواء على جانب العرض أو جانب الطلب

بلجيكا

تدعو الخطة الاتحادية بشأن التنمية المستدامة في بلجيكا والتي تمتد على الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ الحكومة إلى أن تكون مثالا يحتذى في خفض التأثيرات البيئية لعملياتها. وفي هذا السياق، أنشأت شركة الاستثمارات الاتحادية في بلجيكا شركة عامة محدودة هي شركة "فيديسكو" لتوفير التمويل من

طرف ثالث لإدخال تحسينات على كفاءة الطاقة في المباني مع التركيز في أول الأمر على المباني الحكومية. ولهذا الغاية، تولت شركة فيديسكو رعاية عمليات تدقيق الطاقة لتحديد التدخلات المحتملة وتوفير التمويل التمهيدي لتنفيذها. ويطلب من عملاء فيديسكو تخصيص جميع الوفورات التي تحققت من زيادة كفاءة الطاقة لسداد التكاليف التي تحملتها الشركة مما يضمن وجود حافز لكلا الطرفين على تحقيق أكبر قدر من المكاسب في أقصر وقت ممكن.

هاء - عرض نهج جديدة إزاء تمويل الطاقة النظيفة

بلغاريا

وقعت بلغاريا والنمسا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ مذكرة تفاهم تقوم النمسا بمقتضاها بشراء إئتمانات خفض الانبعاثات الناشئة عن عملية محطة للطاقة الهيدروولوجية على نهر فاكا. وكان ذلك يمثل بالنسبة للبلدين أول تجربة لهما مع آلية التنفيذ المشتركة التابعة لبروتوكول كيوتو. وتعتمد بلغاريا الاعتماد على هذه التجربة في تحديد الإمكانيات الإضافية لمشاريع التنفيذ المشتركة ولاسيما في مجال طاقة الحرارة الجوفية.

واو - الحد من التأثيرات البيئية لتقديم خدمات الطاقة

مصر

تعتمد مصر نظراً لزيادة الاحتياطات من الغاز الطبيعي، تحويل قطاع النقل ومحطات الطاقة للعمل على أساس الوقود الأكثر نظافة. وقد وضعت سياسات لتحويل الطلب عن وقود النفط السائل إلى الغاز الطبيعي بالنظر إلى جوانبه الاقتصادية والبيئية الإيجابية. وشملت التدابير دعم أسعار الفائدة على القروض الخاصة بمشاريع التحويل وإقامة مركز لإصدار الشهادات لاختبار أداء المركبات الثقيلة. وتمثل النتيجة الإيجابية في توسيع نطاق استخدام الغاز الطبيعي أدى في القطاعات الصناعية والتجارية حيث حل مكان الوقود السائل.

زاي - عام

أرمينيا

أدرجت أرمينيا في ورقتها الخاصة بإستراتيجية الحد من الفقر لعام ٢٠٠٣ تحسين أمن الطاقة من خلال استحداث مصادر بديلة للطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة. ويتعلق التزام البلد بتعزيز موارد الطاقة المتجددة بحاجتها إلى تنوع قاعدة موارد الطاقة فيها والحد من واردات الطاقة. وقد سُمح بتطبيق تعريفات أعلى على محطات الطاقة الهيدروولوجية الصغيرة المقامة حديثاً للتشجيع على إقامتها.

بوروندي

أسهم سوء استخدام الأخشاب لأغراض الطاقة في التصحر في بوروندي، وتلتزم الحكومة الآن بتعزيز الطاقة المتجددة ولا سيما من خلال استغلال إمكانيات البلاد الكبيرة من الكهرباء الهيدروولوجية والطاقة الشمسية. وتشمل أولويات الحكومة توسيع محطات الطاقة الهيدروولوجية الحالية، والترويج

لأجهزة الكهربائية الضوئية وخطة وطنية للكهربة. غير أن بوروندي تحتاج إلى مساعدات تقنية ومالية للاضطلاع بهذه المشاريع ووضع حلول للطاقة المستدامة.

إسرائيل

يعتبر أمن الطاقة أحد الشواغل الرئيسية لإسرائيل حيث يعتمد البلد بصورة تكاد تكون كاملة على الوقود الأحفوري المستورد وخاصة من الفحم والنفط. غير أنه يجري الآن إحداث تغييرات وسوف يزيد استخدام الغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة. ومن المعتمز زيادة كفاءة الطاقة في محطات القوى الكهربائية العاملة. ويوفر المناخ في إسرائيل إمكانيات كبيرة لاستخدام الطاقة الشمسية. ويطلب من جميع المباني الجديدة إقامة نظم شمسية لتسخين المياه، وأصبح لدى نحو ٧٥ في المائة من الأسر الآن سخانات مياه داخلية عاملة بالطاقة الشمسية، وهو ما يمثل واحداً من أعلى المعدلات في العالم. وتقدم علاوات لمنتجي الطاقة المتجددة استناداً إلى التكاليف الخارجية للملوثات الهوائية المزالة بحسب النوع والكمية مما يشكل أول خطوة نحو وضع تعريفات لنوعية البيئة.

اليابان

تحصل اليابان على معظم طاقتها الأولية من بلدان أجنبية، وقد استحدثت تكنولوجيات مختلفة للطاقة لزيادة أمن الطاقة فيها. وتهدف إلى خفض تكاليف الطاقة الكهربائية الضوئية من ٤٩ ين ياباني/كيلوات في الوقت الحاضر إلى ٢٣ ين/كيلوات في ٢٠١٠. وقد استهل في عام ٢٠٠٥ إقامة مشروع بيانات عملية نموذجية لتكنولوجيا الفحم النظيفة. ويعتبر برنامج المتسابق الأول نهج اليابان إزاء كفاءة الطاقة وتدابير الصون. ويحدد هذا البرنامج قيماً معيارية مستهدفة للمنتجين للنهوض بالمنتجات في فئات معينة واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إستراتيجية وطنية لاستخدام الكتلة الأحيائية تسمى "إستراتيجية الكتلة الأحيائية اليابانية". والهدف من ذلك هو استخدام النفايات والكتلة الأحيائية غير المستخدمة في إنتاج موارد الطاقة. وقد روج لهدف الوقود الأحيائي الذي يحتوي على ٣ في المائة من الايثانول الأحيائي في البترين في بعض المناطق.

لاتفيا

ترى وزارة البيئة في لاتفيا إمكانيات جيدة للطاقة المتجددة في البلاد، وأساساً من الكتلة الأحيائية والرياح. وسوف يؤدي استغلال هذه الإمكانيات إلى تحسين الأوضاع فيما يتعلق بأمن الطاقة. كذلك فإن تحسين كفاءة الطاقة يمثل أولوية ولاسيما في نظم تدفئة المناطق.

موزامبيق

يعتبر مكافحة الفقر الشاغل الرئيسي للحكومة، وتشكل تنمية قطاع الطاقة عنصراً رئيسياً في الخطط الإنمائية الشاملة. وتمثل كهربة البلاد أولوية حيث أن لا يحصل على الكهرباء سوى ٥ في المائة فقط من الأسر المعيشية. ولدى موزامبيق أكبر محطة للقوى الكهربائية الهيدرولوجية العاملة في أفريقيا ومع ذلك لديها موارد غير مستغلة من القوى الهيدرولوجية ويوجد في البلاد احتياجات كبيرة من

الفحم إلا أن الحكومة ملتزمة بضمان استخدام تدابير تكنولوجية ملائمة لتلافي تدهور البيئة في حالة استغلال هذه الاحتياطات كمصدر للطاقة.

جمهورية مولدوفا

تستورد مولدوفا في الوقت الحاضر ٩٤ في المائة من الطاقة المستخدمة فيها وقد تم التسليم بأن الحد من الواردات هو الهدف الرئيسي لتحسين أمن الطاقة في البلاد. ويشكل التوسع في استغلال موارد الطاقة المتجددة الأصلية (الرياح والطاقة الشمسية والقوى الهيدرولوجية والكتلة الأحيائية) جزءاً من هذا الهدف. وتعتمد الإستراتيجية الوطنية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة على زيادة كفاءة الطاقة واستغلال موارد الطاقة المتجددة. وتقوم الحكومة بإعادة هيكلة قطاع الطاقة لزيادة قدرته التنافسية واجتذابه للاستثمار. كما ينظر إلى التحول عن الفحم إلى مصادر الطاقة الأكثر نظافة على أنه يحقق تحسين نوعية البيئة في مولدوفا.

جمهورية ترازيا المتحدة

تسير الخطة الرئيسية لنظام الطاقة في ترازيا على أساس منطق أقل التكاليف ولذا فإنها تستبعد مصادر الطاقة المتجددة بالنظر إلى ارتفاع تكاليفها الاستهلاكية. غير أنه استكمل مؤخراً وضع مشروع خطة رئيسية للطاقة الريفية يشمل مختلف موارد الطاقة الأصلية مثل الكتلة الأحيائية والرياح والحرارة الجوفية والقوى الهيدرولوجية الصغيرة والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية. ولهذه الغاية، يجري طلب دعم من الجهات المانحة علاوة على الجهود التي تبذلها الحكومة الترازية،.

الجزء الثاني: أفضل الممارسات في مجال السياحة

أرمينيا

تبرز أرمينيا أهمية تنظيم جميع الأعمال التي يمكن أن تتسبب في إحداث أضرار بالبيئة. وترى أرمينيا أن من الضروري أن يتم إنشاء المنتزهات الوطنية وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي فضلاً عن الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة التي تشير إلى المحافظة على الأصول الطبيعية. وتأخذ مشاريعها وأنشطتها في اعتبارها، ضمن جملة أمور، أهمية استشارة الوعي ونشر المعلومات على جميع أصحاب المصلحة فضلاً عن رصد تأثيرات السياحة على التنوع البيولوجي في الأجل الطويل.

استراليا

قدمت حكومة استراليا كممارسة من أفضل الممارسات دور القطاع الخاص في السياحة المستدامة في المنتزه البحري للشعاب الحاجزة الكبرى فالسلطات المسؤولة عن هذا المنتزه سلطة قانونية تابعة للحكومة الأسترالية مسؤولة عن التخطيط والإدارة الشاملين للمنتزه. وقد وضعت هذه المنظمة عمليات لإشراك القطاع الخاص من بينها تعمير مناطق المنتزه البحري ووضع خطط لإدارتها.

بلجيكا

تبرز بلجيكا كممارسة من أفضل الممارسات اعتماد أدلة ومعايير لإعداد وتنفيذ المناطق السياحية المواضيعية الجديدة ولا سيما في المناطق الريفية والطبيعية، فضلاً عن تجديد المناطق الحضرية من أجل التخطيط لاستخدام الجوانب الطبيعية والحضرية من خلال أعمال شاملة تهدف إلى توفير البيئة التي تمكن من تنمية السياحة (مثل إقامة مناطق خضراء، وتحسين وسائل النقل والمحافظة على الطبيعة).

بوليفيا

تقدم حكومة بوليفيا منتزه ساحاما الوطني باعتباره مثالا على الكيفية التي تعمل بها في تعاون مع مجتمعات السكان الأصليين في المناطق المحمية في بوليفيا. وأشار إلى "فندق تومارابي" وهو منشأة للسياحة الإيكولوجية يعتمد على المجتمع المحلي على أنه من نتائج العمل في المناطق المحمية.

بوروندي

تركز بوروندي، وهي تشير إلى أعمدة التنمية المستدامة، على حماية النباتات والحيوانات البرية المحلية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي لتعزيز السياحة المستدامة. ويولي اهتمام خاص أيضاً لإقامة المنشآت السياحية التي تمثل أولوية في مدونة الاستثمارات في البلاد. وتخطط حكومة بوروندي، ضمن جملة أمور، لإقامة نظام لتقاسم العائدات من السياحة مع السكان في المناطق المجاورة، ولإجراءات نوعية لتوفير فرص العمل غير المباشر من السياحة.

قبرص

تبرز قبرص "إجراءات السياحة المستدامة" باعتبارها طريقاً يؤدي إلى تعزيز السياحة المستدامة في قبرص. وفيما يلي بعض من أفضل الممارسات التي قدمتها قبرص:

- (أ) تنفيذ السياسات والقواعد التنظيمية المتعلقة بالسياحة والتي تهدف إلى تطبيق المعايير البيئية في المنشآت السياحية وتوفير خطة حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- (ب) وضع لوائح وسياسات للتخطيط لاستخدام الأراضي تهدف إلى تحقيق الحفاظ على البيئة.

الجمهورية التشيكية

وضعت الجمهورية التشيكية برنامجاً للسياحة المستدامة يعتمد على:

- (أ) "إصدار الشهادات الخضراء" (الايزو ١٤٠٠ وخطة الإدارة والمراجعة الإيكولوجية و ECOLABEL) لجميع أصحاب المصلحة بالسياحة مثل مقدمي الخدمات السياحية ومشغلي الجولات السياحية والمزارات السياحية؛
- (ب) شبكة مراكز للسياحة الصديقة للبيئة؛
- (ج) دورة لبناء قدرات المرشدين؛

- (د) إنشاء مسارات محددة العلامات؛
 (هـ) إصدار شهادات بجودة خدمات الإقامة؛
 (و) إنشاء منتزهات جيولوجية لدعم تنمية السياحة الإيكولوجية.

مصر

تشير الحكومات المصرية إلى مشروع صون دار الصمدي للدلافين باعتباره نموذجاً لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياحة الإيكولوجية. ويهدف هذا المشروع إلى التوصل إلى التمويل المستدام لصون التنوع البيولوجي من خلال إدراج عائدات باستخدام الصكوك الاقتصادية (رسوم الخدمات). وجرى التشديد على إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة المحليين في عملية صنع القرار بشأن خطط التنمية والرصد في المنطقة باعتبار ذلك عاملاً هاماً في نجاحه.

اليونان

تبرز اليونان، على مستوى السياسات، خطة رئيسية للسياحة تهدف إلى توفير مبادئ توجيهية لتنمية السياحة في مختلف مناطق البلاد مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للمناطق السياحية وتوسيع برامج السياحة الريفية في اليونان إلى تنمية السياحة كأساس للتنمية الريفية حيث توفر دخلاً تكميلياً وفرص عمل للمجتمعات الريفية من خلال تنمية مناطق الإقامة السياحية والصلات مع المنتجات والأنشطة الثقافية. وقد استهلكت حملة توعية خاصة في المناطق الريفية لاستشارة الوعي بقضايا السياحة بما في ذلك الإدارة البيئية.

إسرائيل

تبرز إسرائيل ممارستين من أفضل الممارسات في مجال السياحة المستدامة:

- (أ) مشاهدة الطيور: أجرت وزارتنا السياحة والبيئة مؤخراً مشروعاً بحثياً لدراسة الإمكانيات الاقتصادية لسياحة مشاهدة الطيور. وأكدت الدراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة شبكة وطنية لمواقع مشاهدة الطيور في إسرائيل. وعلى ذلك يجرى إنشاء ١٣ محطة لمشاهدة الطيور تستند إلى السياحة والبحوث والتعليم والمحافظة على التنوع البيولوجي في حين تعمل الآن بالفعل سبع محطات؛
 (ب) إشراك القطاع الخاص: استهدف مشروع بعنوان "القرى السياحية في الجليل الأعلى" إلى تحسين البنية الأساسية في ٥ "قرى سياحية" خلال السنوات الخمس الماضية. وعلاوة على ذلك، تقدم المساعدات المالية المباشرة للمنشآت المحلية لتعزيز عملية توفير خدمات النوم والإفطار.

اليابان

أبرزت وزارة البيئة في اليابان أنها اتبعت العديد من السياسات ذات الصلة بشأن السياحة المستدامة، تتعلق بالدرجة الأولى بالنهوض بقطاع السياحة الإيكولوجية في اليابان وتنميته، علاوة على إنشاء المنتزهات الوطنية وإدارتها.

كينيا

أبرزت كينيا فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال السياحة المستدامة، مشروع بوريني للسياحة الإيكولوجية الذي يقدم نموذجاً للشراكة بين المجتمع المحلي (قبائل الماساي المحلية في ايسلنكي) والمستثمر الخاص الذي يروج لمشاريع الصون المعتمدة على المجتمع المحلي.

وعلاوة على ذلك أنشئ مخيم مغطى للسياح من أسواق الفئات المتوسطة والعالية يهدف إلى المحافظة على موارد الحياة البرية في المنطقة.

وقد أمكن بفضل هذا المشروع تحقيق التجانس بين مختلف القبائل التي كانت في حالة صراع مستمر نتيجة للتنافس على الموارد.

لاتفيا

قدمت لاتفيا مثالين على مشاريع السياحة المستدامة هما:

(أ) مشروع أغورا INTERREG III B على بحر البلطيق الذي يتعلق بتنمية السياحة المستدامة في منطقة بحر البلطيق مع التركيز على المناطق الريفية ونشر النتائج على أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(ب) وضع معايير لتنفيذ ومراقبة "الشهادة الخضراء" (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) بشأن تعزيز السياحة الريفية المستدامة والمتوازنة وتلافي الأضرار الناشئة عن ذلك.

الفلبين

تقوم الفلبين من خلال شراكة بين وزارة السياحة ووزارة البيئة والموارد الطبيعية بتنمية وتعزيز السياحة الإيكولوجية في سياق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والثقافية مع توفير فرص العمل للمجتمعات المحلية.

وفي هذا السياق، وضعت ممارستين من أفضل الممارسات هما:

(أ) البرنامج الوطني للسياحة الإيكولوجية الذي وضع مشروعاً للسياحة المستدامة في جزيرة بامبلاكان يهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في أنشطة السياحة الإيكولوجية وذلك فيما يتعلق بالدرجة الأولى بنشاط مشاهدة الحيتان؛

(ب) خطة عمل لمنظمة مشاهدة الدولفين والحيتان في جزيرة بامبلاكان تشمل دفع رسوم للمساهمة في البيئة عن كل رحلة إلى مناطق الدولفين والحيتان فضلاً عن إشراك الصيادين السابقين في حماية الحياة البرية وصون البيئة.

جمهورية مولدوفا

تركز جمهورية مولدوفا أنشطتها السياحية على صون التنوع البيولوجي والجوانب الطبيعية مثل "إمكاناتها الهيدروغرافية" (أي شبكة ما يزيد على ٣٠٠٠ نهر و جدول) ومناطقها الطبيعية المحمية ومناطقها الريفية. واستحدثت قواعد للسياحة المستدامة لدعم صون البيئة.

الاتحاد الروسي

تبرز روسيا السياحة الإيكولوجية باعتبارها طريقاً إلى إدراج الأنشطة السياحية في استخدام المناطق المحمية والمتزهات الطبيعية. وتناقش الوثيقة المقدمة الحاجة إلى الجمع بين التعليم البيئي ودراسات قدرات الاستيعاب لتنمية السياحة الصديقة للبيئة في المناطق الطبيعية.

رواندا

تهدف الحكومة الرواندية تحت شعار "رؤية عام ٢٠٢٠" إلى النهوض بالتنمية المستدامة بالتركيز على الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

وبغية تلافي فقد التنوع البيولوجي، وضمان التخطيط السليم لاستخدام الأراضي وزيادة إنشاء وتنفيذ شبكة أصحاب المصلحة بشأن السياحة المستدامة، ركزت رواندا على مشروعين:

(أ) خطة مشاركة المجتمع المحلي: وهي نظام لتقاسم عائدات السياحة مع السكان في المناطق المحيطة بالمتزهات الوطنية؛

(ب) سياحة الغوريلا: وقع ثلاثة وزراء للسياحة في ثلاثة بلدان مختلفة بالاشتراك مع برنامج المحافظة على الغوريلا مذكرة تفاهم تهدف إلى المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض.

السويد

تبرز الحكومة السويدية كممارسة من أفضل الممارسات نظام توسيم الجودة المعنون "أفضل ما في الطبيعة". وتمنح الواسمة للمنشآت التي يمكن أن تستوفي معايير الجودة الرفيعة سواء من المنظور المستدام أو من المنظور التجاري أو الخاص بالخبرات.

وتساند هيئة السياحة السويدية عملية وضع هذا النظام. ويحمل في الوقت الحاضر نحو ٢٢٠ نشاطاً مختلفاً و ٦٠ منشأة واسمة أفضل ما في الطبيعة.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تبرز إستراتيجية التنمية المستدامة في المملكة المتحدة التي استهلكت في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ إمكانية أن تعمل السياحة على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي بعض الممارسات التي أشير إليها:

تساعد خطة عمل السياحة الخضراء وهي خطة ضمان الجودة البيئية تديرها وكالة "قم بزيارة اسكتلندا" وهي وكالة السياحة الوطنية، على ضمان أن يكون نمو صناعة السياحة نمواً مستداماً. وتشتمل الخطة على عناصر تتعلق بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والاستهلاك المستدام، كما تعمل مع القطاع الخاص.

وكان من أثر إنشاء مؤسسة السفريات قيام شركات السفر الرئيسية في المملكة المتحدة (مشغلو الجولات السياحية) وأكبر الشركات الخمس المسؤولة عن نحو ٣٠ في المائة عن جميع سفريات المجموعات من المملكة المتحدة بإعداد سياسات مكتوبة عن الممارسة المستدامة.

جمهورية ترازيا المتحدة

تروج حكومة ترازيا وقطاع السياحة لأفضل الممارسات التالية:

(أ) تنوع مناطق الجذب السياحي؛

(ب) مختلف أنواع الجذب السياحي مثل الحياة البرية والجبال والمواقع التاريخية والمناطق الساحلية والموارد البحرية والجزر والتقاليد والثقافة. ووضعت استراتيجيات للتشجيع على زيادة أعداد السياح في المناطق التي تنخفض فيها الزيارات السياحية حيث يمكن خفض الأعداد من المناطق المحمية المعرضة لتأثيرات كبيرة؛

تنمية السياحة في المناطق المحمية؛

خطة الإدارة العامة التي تحدد فلسفة الإدارة والتنمية في المترهات واستراتيجيات تحقيق أهداف الإدارة؛

برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تهدف إلى تعزيز صون البيئة في مختلف المزارات السياحية الساحلية؛

إنشاء مترهات بحرية؛

مبادئ توجيهية حكومية لتنمية وإدارة السياحة المعتمدة على المجتمع المحلي في المناطق المجاورة للمناطق المحمية.

الولايات المتحدة الأمريكية

توفر الولايات المتحدة الأمريكية بنشاط فرص بناء القدرات للبلدان الأخرى لتساعد في تيسير السياحة المستدامة وإقامة المترهات والمناطق المحمية. وتشمل بعض الأمثلة القليلة ما يلي:

(أ) استضافة موظفي المترهات وتوفير جولات إلى برامج المترهات الصحراوية في كاليفورنيا. وقد ساعد ذلك الأردن على إقامة مناطق استجمام إيكولوجية ورصد النباتات والحيوانات البرية؛

(ب) سفر الأخصائيين الفنيين في إدارة المترهات في الولايات المتحدة إلى غابون للمساعدة في إدارة المترهات؛

(ج) قيام الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بتدريب العديد من بلدان الكاريبي على المبادئ التوجيهية لفعالية إدارة المناطق المحمية البحرية؛

(د) مشاركة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ناميبيا وصندوق الحياة البرية للمساعدة في إقامة مناطق صون تعتمد على المجتمع المحلي ساعدت في أن تصبح سياحة الحياة البرية ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في ناميبيا.

التذييل الرابع

الكلمة الرئيسية التي أدلت بها ديردرى بي. شيرلاندا، مديرة الائتلاف الكاريبي للسياحة المستدامة

مقدمة

١ - إني أتوجه بالشكر إلى السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي والسيدة الرئيسة والأعضاء الكرام في مجلس الإدارة والوفود الموقرة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممثلين والضيوف المدعوين الآخرين، حضرات السيدات والسادة مساء الخير.

٢ - يشرفني أن أتوجه لكم بهذه الكلمة مساء هذا اليوم بشأن موضوع يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا في مجال صناعة السياحة كما أن مهمتي هي نقل عميق امتناني لهذه الفرصة إلى نيابة عن الائتلاف الكاريبي للسياحة المستدامة - CAST - وهو اسمنا الشائع. وأود أن أشرك المتحدثين الآخرين في الإعراب عن عميق الأسى إلى شعب دبي ودولة الإمارات لرحيل المغفور له صاحب السمو الشيخ آل مكتوم.

٣ - وأعتقد أنه من المناسب إطلاعكم بشكل موجز على وضعنا، فالائتلاف الكاريبي للسياحة المستدامة هو جهاز فرعي للرابطة الكاريبية للفنادق وغير مستهدف للربح تم إنشاؤه في عام ١٩٩٧ من قبل أعضاء رابطة الفنادق المعنيين بتأثير أعمالهم على البيئة في منطقة الكاريبي. ورسالتنا منذ ذلك الوقت حتى اليوم - هي العمل على إزكاء الوعي والتثقيف والترويج للاستراتيجيات القابلة للتطبيق بشأن العمليات المسؤولة والسياحة المستدامة، ومنذ نشأتنا تجاوزت دائرة اهتمامنا حيز الفنادق لتشمل القطاع الخاص للسياحة في منطقة الكاريبي الكبرى.

٤ - لعلّ أهم ما نعرف به هو عملنا المتعلق بالمقاييس الطوعية وشهادات التصديق على الوفاء بالمعايير البيئية (شهادات التصديق البيئي) مع القطاع الخاص بعد أن قمنا مع شركائنا بوضع ثلاثة برامج وهي برنامج التصديق على تلبية المعايير البيئية، العالم الأخضر ٢١؛ وجائزة الرابطة الزرقاء للشواطئ والدوائر البحرية؛ ومشروع السياحة الراقية لمنطقة الكاريبي وهو برنامجنا الخاص بشأن المعايير والإدارة الراقية.

٥ - إن ما أرمي إليه هذا اليوم هو التعليق على النهج بشأن الاستدامة باستخدام استراتيجيات وأدوات فعلية ومجربة قد لمسنا مدى فعاليتها وآمل أن يعمل ذلك على تزويد مداولاتكم بالوضوح والهدف ويفيدكم في اتخاذ القرارات المستنيرة.

٦ - الأعضاء الكرام، السياحة هي صناعة كبرى! فالجلس العالمي للسفر والسياحة يقدر أن الاقتصاد العالمي للسفر والسياحة يتجاوز قدره ٦ تريليون دولار ومن المتوقع أن يتزايد ذلك ليصل إلى ١٠ تريليون دولار بمعدلات تصل إلى ٥،٤ في المائة سنوياً بحلول عام ٢٠١٥. ويعزى إلى السياحة

العالمية الآن وجود وظيفة واحدة من بين كل ١٢ وظيفة على نطاق العالم أو ما مجموعه ٢٢٢ مليون وظيفة، التي من المتوقع أن تزيد بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٢٧٠ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - إن المنطقتان الأكثر اعتماداً على السياحة في العالم هما منطقة الكاريبي ومنطقة أوقيانوسيا حسب الترتيب الذي وضعه المجلس العالمي للسفر والسياحة. فالسياحة في منطقة الكاريبي هي في حالة ازدهار حيث تتوقف فيها جميع الرحلات من جميع أسواقنا الرئيسية، وهي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا. أما التنبؤات لعام ٢٠٠٦ فهي واعدة، فالسياحة في منطقة الكاريبي ضئيلة بشكل نسبي حيث أنها تسهم بأقل من ١ في المائة من الإجمالي العالمي - أي ما يعادل ٤٥,٥ بليون دولار من النشاط الاقتصادي، وتعزى إليها وظيفة من بين كل ٦ وظائف في المنطقة أو ١٥,٥ في المائة من العمالة الإجمالية. والبلدان الثلاثة الأكثر اعتماداً على السياحة في منطقة الكاريبي هي جزر فيرجن البريطانية حيث تساهم بنسبة ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأنتيغوا وبربودا وتسهم بنسبة ٨٦ في المائة وأروبه وتسهم بنسبة ٨٠ في المائة. ومع الانكماش المستمر في القطاعات الإنتاجية التقليدية وتوقعات النمو اللاحقة، استقطب أداء السياحة الكاريبية اهتمام الحكومات الإقليمية بوصفه نشاطاً اقتصادياً حيوياً.

٨ - وتشمل منطقة أوقيانوسيا أيضاً دولاً جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، وبالرغم من هيمنة أستراليا ونيوزيلندا عليها، حيث يولد مجال السفر والسياحة ١٣٠ بليون دولار من النشاط الاقتصادي أي ما نسبته ٢,١ في المائة من الإجمالي العالمي؛ ويقال أنه يسهم بنسبة ٦,٦ في المائة من مجموع العمالة ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة. فهي بذلك تصل إلى ثلاثة أمثال حجم النشاط الاقتصادي في منطقة الكاريبي ومن المتوقع أن يتزايد نمو السياحة في هذه المنطقة بمعدل جيد نسبته ٨ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠١٥.

٩ - وتشمل منطقة الكاريبي ومنطقة أوقيانوسيا (وسوف نستثنى أستراليا ونيوزيلندا من المجموعة الأخيرة) بشكل رئيسي دولاً جزرية صغيرة نامية ذات موارد طبيعية محدودة خلاف موجوداتها السياحية التي تقدم الدعم لهذه الصناعة.

١٠ - ولدى التنبؤ بتوقعات صناعة السياحة من الشائع رصد الاتجاهات الرئيسية التالية التي تعتبر أيضاً الجوانب الحساسة لهذه الصناعة:

- الأداء الاقتصادي للأسواق الرئيسية للسائحين والزوار؛
- مجال الخطوط الجوية بما في ذلك أنشطة الناقلات منخفضة الكلفة؛
- تدفقات السياحة الداخلية والخارجية والرحلات البحرية الداخلية؛
- التقلبات في أسعار الطاقة؛
- الأسواق المالية والتقلبات النسبية في أسعار الدولار واليورو والعملات الرئيسية الأخرى؛
- والآن والأكثر أهمية هو التهافت على استخدام تكنولوجيات الاتصال عن طريق الشبكات وشبكة الإنترنت من جانب المسافرين لأغراض العمل وقضاء الإجازات.

١١ - ولقد كان تأثير شبكة الإنترنت على السفر والسياحة عميقاً بوجه خاص، فينبغي لجميع مجالات السياحة الآن أكثر من أي وقت مضى، التماس مزايا منافسة بتقديم قدر أكبر من المعلومات الدينامية عن عروضها. وبوجود هذه السيول العارمة من المعلومات الحديثة المتاحة عن طريق الإنترنت فإنه من الشائع الآن أيضاً الحصول على معلومات عن تأثيرات الكوارث الطبيعية والاصطناعية بسرعة تضاهي تقريباً السرعة التي تحدث فيها، وقد استقينا من هذه الكوارث والأنشطة العالمية الأخرى ما يفيد بأن صناعة السياحة سريعة التأثير للغاية بالأنشطة العالمية غير المرتقبة والكوارث الطبيعية وميل الأخبار السيئة للانتقال لمسافة بعيدة بسرعة البرق.

١٢ - أما الأمور التي لم ترد في مؤشرات الاتجاهات المذكورة أعلاه، فهي تلك المتعلقة بالاستدامة البيئية وأود أن أذكر في هذا الخصوص أنه من المحتمل أن يطرأ تغيير عليها في المستقبل القريب وذلك مع صدور دراسة عن مؤشرات الاستدامة البيئية عن مركز ييل (Yale) للقانون والسياسات البيئية والتي نوقشت أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون الثاني/يناير هذا العام. أما مؤشر الاستدامة البيئية المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية فهو مؤشر مركب يتتبع مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والمؤسسية التي تصف الاستدامة البيئية وتؤثر فيها على المستويات الوطنية. وقد قامت هذه الدراسات وغيرها بدور مفيد في توسيع آفاق المناقشات في شتى أنحاء العالم بشأن تأثير اتجاهات الاحتباس الحراري العالمي، وهذه النتائج تيقظ الوعي والانتباه بوجه خاص حيال العلاقة المترابطة المحتملة بين هذه الاتجاهات وارتفاع درجات حرارة المحيطات وتزايد تواتر وكثافة حدوث الأعاصير وأنماط المناخ المتغيرة التي يمكن أن تؤثر جميعها في صناعة السياحة، أما الدول الجزرية الصغيرة النامية فهي المعرضة للضرر بوجه خاص.

١٣ - أيها الأعضاء الكرام، لقد كان لي شرف الاطلاع على وثائق الاجتماع فيما كنت أتأهب لهذه اللحظة - فالأدلة على تردي نوعية البيئة وضعف النظم الإيكولوجية الحاسمة الأهمية قد وثقت بشكل متقن في تقييم النظم الإيكولوجية للألفية وتقارير أخرى وردت في دراساتكم وأني معنية بوجه خاص بالاستنتاجات التي خلص إليها هذا التقرير وأكثرها خطورة تلك التي تشير إلى ما يلي:

- إصابة قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف بالضعف المتزايد وكذلك قدرتها على توفير الخدمات الأساسية مثل "تنقية الهواء والماء والوقاية من الكوارث وتوفير العلاجات"؛ و
- والتحذير الجدي من التأثيرات المؤذية الناجمة عن هذا الترددي الواسع النطاق "يتحملها الفقراء بصورة غير متناسبة."

١٤ - وبالرغم من احتمال اختلاف درجات الترددي والمعاناة البشرية، فثمة تشابه ملحوظ لتجسد هذه التأثيرات في الأقاليم. إن ما يثير قلقنا هو أن موجودات السياحة التي تخصصنا، والتي تغذي وتعمل على إدامة هذه الصناعة هي الآن في وضع أقرب ما عبر عنه بمثل "سيف داموكليس" الذي يهدد رؤوسنا جمعاً فيما نحن في وسط وضع من الازدهار النسبي.

١٥ - وكما تشير أوراق اجتماعكم فثمة ما يدعو بوضوح إلى التفاؤل بقلب هذه الاتجاهات البيئية والاجتماعية وسأقوم الآن ببحث بعض الخيارات الأساسية.

١٦ - فعلى مستوى السياسات تؤدي الحكومات دوراً رئيسياً، وتبين الأدلة أن الشراكات الراسخة والدائمة بين القطاعين العام والخاص تنطوي على منافع طويلة الأجل بالنسبة للسياحة السليمة والناضجة. أما طبيعة صناعة السياحة فتستدعي وجود عملية لرسم السياسات تغطي مجموعة متنوعة من القضايا مثلاً:

- إثراء مناخ الاستثمارات الجذاب، مجال التنفيذ وتطبيق مقاييس العمالة العادلة؛
- ضمان وجود البنى التحتية متقنة التصميم والفعالة للسياحة (المرافق الجوية والبحرية والطرق والخدمات)؛
- تنوع وحيوية وتنافسية ما تقدمه السياحة من عروض ومنتجات، على سبيل المثال لا الحصر.

١٧ - وإنما نؤيد تأييداً عميقاً ومخلصاً فكرة قيادة الحكومات لهذا المسعى وتحقيقه لنتائج أفضل، وفي الوقت الذي نعترف فيه أيضاً بأن بعض الحكومات تشكو من النقص في الموارد التقنية والمالية لتحقيق هذه الأهداف، فإننا نقترح مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في وضع الحلول الخلاقة حسب الاقتضاء.

١٨ - ولا بد لي من الاعتراف بأن قطاع السياحة الخاص يتسم بطابع انتهازي وفي الوقت الذي يعمل هذا لخدمة هذه الصناعة يتم في أغلب الأحيان تهميش الصالح العام بسبب عدم اكتراث الأقلية، وبناء على ذلك فإننا نؤيد قيام المشرعين بسن التشريعات القابلة للإنفاذ والتي تفرض غرامات وعقوبات.

١٩ - وأود أن أشير كذلك إلى أن الافتقار إلى فعالية التخطيط والإدارة الإنمائيين قد ساهم في التدهور البيئي علماً بأن ذلك لا يعزى إلى نقص الإمكانيات وإنما بشكل أكبر إلى الافتقار إلى السلطة. إن ممارسة التخطيط الإنمائي السياحي بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجموعات المجتمع المحلي التي يمكنها المساهمة بقدر كبير من الخبرة، يجب أن تعتبر الهدف المفضل المتعلق بالسياسات لتقليل إلى الحد الأدنى من التدهور البيئي وتجنب التفاعلات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المستويات والمجالات المناسبة للتنمية. فإذا ما تم إنجازها، نصبح على يقين تام بأن هذه الاستراتيجيات يمكنها الإسهام بشكل كبير في وقف معدل التدهور وفقدان النظم الإيكولوجية.

٢٠ - وعلى مستوى التخطيط أو التنفيذ فإن تجربتنا فيما يتعلق بالمقاييس وبرامج التصديق البيئي قد أثبتت أنها تحت على الوعي، وإن الأساس لبرامج التصديق البيئي يتمثل في وجود نظام إدارة بيئية مصمم للتحكم بالتأثيرات بإدراج النظام البيئي في صلب عمليات المؤسسات اليومية: مثلاً من خلال الإجراءات المحددة والموثقة وعمليات بناء القدرات المركزة ومن خلال توزيع السلطات والمسؤوليات على مستويات أدنى من الهيكل الهرمي التنظيمي.

٢١ - وقد لاحظنا على مر السنين تغييراً هاماً في الاتجاهات والمواقف حيال الطرق التي تؤدي بها الأعمال في الفنادق التي تفي بمعايير البيئة. فهذه المؤسسات تقوم بشكل روتيني باتخاذ قرارات مدعومة ببيانات وحقائق، كما تعمل على إعادة تنظيم أولوياتها لتلبية أهداف الأداء الراسخة وتجاوزها. ويعزى

جزء كبير من هذا التغيير إلى القيادة الرشيدة والمبلورة للإدارة العليا وإلى السلوكيات والمواقف الجديدة التي أثبتتها الموظفون الآخرون كما أننا تلقينا تقارير عن زيادة تهمينهم للنظم الإيكولوجية الحساسة وحرصهم على الإسهام في حيوية المجتمعات المحلية المجاورة.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك أسفرت برامج التصديق البيئي عن تطوير أفضل الممارسات وتركز هذه على تعظيم كفاءات الطاقة واستهلاك المياه والحد من أو القضاء على توليد النفايات الصلبة والسائلة بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مثلاً العالم الأخضر ٢١). وقد لاحظنا أيضاً بالنسبة للمرافق التي بلغت عامها الرابع أو الخامس فيما يتعلق بالحصول على شهادات التصديق البيئي، أن إدارة التوريد قد برزت الآن بوصفها الممارسة الأفضل وأن ما يقع في صلب هذا كله هو النهوض بمعرفة ومهارة الموظفين في المؤسسات السياحية فهم يقومون الآن بترجمة ما يتعلمونه إلى تصرفات متوخاة.

٢٣ - أيها الأعضاء الكرام أود بكل تواضع أن أشير إلى أن هذه التقارير توضح العلاقة القائمة بالمسائل المتعلقة بالسياسات والتوصيات الموضوعية أمامكم وهي تمثل بدقة تلك الأنواع من التغيرات في السلوك والمواقف التي ننشدها. أما مشكلتنا في منطقة الكاريبي وربما في مناطق أخرى فتمثل في التغيرات في المواقف التي لا تعتبر كافية بالقدر المطلوب لتحقيق غايات الاستدامة الأكبر ضمن الأطر الزمنية المحددة. ونتيجة لذلك فإن معدل التدهور يتجاوز بوضوح المعدلات التي نحققها للتخفيف من حدة التأثيرات! وهنا تكمن المعضلة.

٢٤ - وأود أن يتم فهم ما أود قوله بوضوح ذلك أنني لا أحبذ استخدام أداة استدامة على أداة أخرى لا بل أنني أشدد على النقطة التي أوضحها آخرون والتي انعكست في دراسات اجتماعكم ألا وهي الحاجة إلى أن تشكل الجهات المؤثرة الغالبية العظمى، التي تستخدم أي مزيج من أدوات الاستدامة والعلاجات الجبرية والمتوافرة. وإن ما ندرکه أيضاً هو أنه بتجهيز مزيج سليم من الحوافز والنهج يمكن إقناع القطاع الخاص بالتصرف بمسؤولية وأداء ووظائفه على أساس مستدام.

٢٥ - أيها الأعضاء الكرام إسمحوا لي الآن أن أقضي ما تبقى من وقت في بحث دور وأهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لمنظمات أخرى من قبيل مجلس إدارة الائتلاف الكاريبي. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بما لديه من شبكات موارد مؤسسية مؤثرة منتشرة في جميع أنحاء العالم، ربما يحتل أفضل موقع لتنظيم عملية قلب التأثيرات من خلال الإجراءات المنظمة. وقد استفدنا بشكل كبير من الخبرة التقنية والتقارير الصادرة خلال السنوات. ولدى استعراض هذا الاجتماع ووثائقه الإعلامية لهذا المنتدى، لاحظت بقدر كبير من الحماس العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الطوارئ وإدارة الكوارث في جميع أنحاء العالم وعلى كل من مستوى التأهب ومستوى الاستجابة لها.

٢٦ - إن منطقة الكاريبي قد تأثرت بدرجات متفاوتة بما مجموعه ٢٤ من الأعاصير في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وهي كثيرة جداً مهما اختلف المقياس المعتمد! وقد كان مجلس إدارة الائتلاف الكاريبي يجري حلقات عمل لمدة يوم أو يومين بشأن التأهب لمواجهة الأعاصير وذلك لمجال صناعة السياحة منذ عام ١٩٩٨. وقد ظهر في الآونة الأخيرة ارتفاع في هذا الطلب وقمنا بتدريب حوالي ٣٠٠ شخص في هذا المجال في عام ٢٠٠٥ وهو ليس بالعدد الكافي لتحقيق النتائج القصوى.

ومن هنا فإننا نرحب بما يخصصه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من موارد تقنية في هذا الشأن وبوجه خاص المشاركة بأدوات مثل الأداة التشخيصية لبرنامج الوعي والتأهب للطوارئ على المستوى المحلي التي أفادت التقارير بأنها استخدمت بشكل ناجح في أماكن أخرى.

٢٧ - وفي الختام اسمحوا لي بالقول إنه بالرغم من خطورة التنبؤات والأوضاع الملحة، فالتفاؤل لا يزال يغمرنا ذلك أنه بدعم وقيادة هذا المنتدى الكريم وأعضائه يمكن تحقيق وقف هذه الاتجاهات ولا بد من العمل الآن... وإني أتطلع إلى معرفة قراراتكم وإلى القيام بدورنا لدعم إجراءاتكم ذات الأولوية.

٢٨ - وأود أن أتوجه بخالص الشكر لاهتمامكم وإلى المدير التنفيذي وإلى موظفي هذه الهيئة الموقرة لتوجيه دعوة لنا، الائتلاف الكاربي للسياحة المستدامة لكي نتبادل ونتقاسم الآراء والتجارب معكم.

وشكراً لكم!

التذييل الخامس

تعريف السياحة الإيكولوجية

تم وضع إعلان كيبيك بشأن السياحة الإيكولوجية في إطار سنة الأمم المتحدة الدولية للسياحة الإيكولوجية ٢٠٠٢، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية، وقد التقى أكثر من ألف مشارك وفدوا من ١٣٢ بلداً ومن القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي في القمة العالمية للسياحة الإيكولوجية، التي استضافتها مدينة كيبيك بكندا، من خلال لجنة السياحة بكيبيك ولجنة السياحة الكندية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد كانت قمة كيبيك خاتمة لـ ١٨ اجتماعاً تحضيرياً تم عقدها في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وشارك فيها أكثر من ٣٠٠٠ ممثل من الحكومات الوطنية والمحلية، بما في ذلك الهيئات الحكومية الفرعية المعنية بالسياحة والبيئة الأخرى، ودوائر الأعمال الخاصة المعنية بالسياحة الإيكولوجية ورابطاتها التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية وأصحاب الخبرة الاستشارية، والمنظمات الحكومية الدولية ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

ويضع الإعلان في اعتباره العملية التحضيرية، فضلاً عن المناقشات التي جرت أثناء القمة. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان ليس وثيقة تفاوضية، إلا أنه يعتبر ثمرة حوار متعدد أصحاب المصلحة. والغرض الأساسي من الإعلان هو وضع جدول أعمال أولي أو مجموعة من التوصيات لتطوير أنشطة السياحة الإيكولوجية في سياق التنمية المستدامة.

ووفقاً للإعلان، فإن السياحة الإيكولوجية تشتمل على مبادئ السياحة المستدامة... والمبادئ المحددة التالية والتي تميزها عن المفهوم الأوسع للسياحة المستدامة ذلك أنها:

- (أ) تسهم بفعالية في حفظ التراث الطبيعي والثقافي؛
- (ب) تشمل المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين عند التخطيط لها، وتطويرها وتشغيلها، مما يجعلها تسهم في رفاههم؛
- (ج) تبين للزائرين التراث الطبيعي والثقافي للأماكن؛
- (د) تناسب بشكل أفضل المسافرين، فضلاً عن الرحلات المنظمة لمجموعات صغيرة.

المرفق الرابع

موجز الرئيس بشأن المناقشات التي دارت بين الوزراء ورؤساء الوفود حول الإدارة البيئية الدولية أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١ - ناقش الوزراء ورؤساء الوفود الذين حضروا دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يومي ٨ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، موضوع الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة، ضمن السياق العام لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ألف - بيانات استهلاكية

٢ - أشار السيد عدنان أمين، المدير التنفيذي لفريق الخبراء التابع للأمم العام المعني بكفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعلى الأخص إلى أهمية تلك الجوانب المتصلة بالبيئة، وكذلك إلى الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدات الإنسانية والبيئة. وقدم تقريراً عن الوضع الراهن للترتيبات الخاصة بإنشاء فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمم العام، والآمال العريضة التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دور هذا الفريق في عملية إصلاح الأمم المتحدة. كما أعلن أنه قد تم تسمية سفير المكسيك وسويسرا لدى الأمم المتحدة كرئيسين مشاركين للفريق العامل غير الرسمي التابع للجمعية العامة الذي أنشأه رئيس الجمعية العامة لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المتصلة بإصلاح الهيكل المؤسسي البيئي الدولي.

٣ - كانت المتحدثة الرئيسية الثانية هي السيدة نيللي أولين، وزيرة البيئة والتنمية المستدامة في فرنسا، وأوضحت أن التحديات البيئية العالمية قد اتسع نطاقها إلى الحد الذي خلق إدراكاً كبيراً بالترابط فيما بين الشواغل البيئية وسياسات التنمية. واستطردت قائلة إنه من المفارقة أن توجد منظمات متخصصة معنية بالتجارة، والعمل، والصحة، بينما يتولى الاهتمام بالبيئة برنامج للأمم المتحدة يعاني من نقص التمويل. وحاجت من أجل إنشاء وكالة متخصصة لهذا الغرض تبني على المؤسسات القائمة، يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أساساً لها. وأردفت قائلة إن هذا الاقتراح من شأنه إقامة منظمة للبيئة تابعة للأمم المتحدة، يناط بها معالجة المشكلات البيئية واسعة النطاق التي تواجه العالم. وقالت إن المنظمة المقترحة ستتحذ نيروبي مقرأ لها ويمكن أن تشمل ولايتها تحقيق المزيد من التنسيق الأكثر تلاحماً فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف فضلاً عن بناء القدرات البيئية. وأعلنت أن هذا الاقتراح يحظى بدعم حوالي ٩٠ بلداً، بما في ذلك البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان الناطقة بالفرنسية، وبلدان لجنة المحيط الهندي. وطالبت كذلك بإتاحة التمويل الوافي لهذه المنظمة مشيرة إلى أنه بينما أنيطت المزيد من المسؤوليات ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن البرنامج لم يتلق التمويل الكافي.

باء - ردود أفعال الوزراء ورؤساء الوفود

١ - متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٤ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تناول الممثلون الذين تكلموا الطرق والأساليب الرامية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزيادة تلاحم منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في التصدي للقضايا البيئية، آخذين في الحسبان نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية في الوقت الحالي.

٥ - أعرب بعض الممثلين عن مشاركتهم، الرأي القائل بأهمية تعزيز دور البيئة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك تعزيز التعاون الدولي بشكل أوسع، آخذين في الحسبان الجهود القائمة لإصلاح الأمم المتحدة. كما أعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز أهمية رأس المال الطبيعي في استراتيجيات الحد من الفقر من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما أكد ممثل آخر على أن الإدارة البيئية المعززة ضرورية لاستتصال الفقر وكذلك لتحقيق السلام والأمن.

٦ - وكان من رأي بعض الممثلين أنه ينبغي الارتقاء بالمكونات الثلاثة جميعها للتنمية المستدامة، وبأنه لا ينبغي الاضطلاع بتدابير لحماية البيئة على حساب التنمية. كما طالب ممثل آخر بإتاحة موارد جديدة وإضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وشدد كثير من الممثلين على أن تنفيذ جميع عناصر مقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٧ حول الإدارة البيئية العالمية، والذي غالباً ما يشار إليه باسم مجموعة كارتاخينا لا تزال تحظى بالأولوية. كما أكدوا، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفوري لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأهمية زيادة الترابط والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التآزر فيما بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتحسين الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨ - وأعرب بعض الممثلين في معرض تأكيدهم على الحاجة إلى تدعيم الإطار المؤسسي الدولي في مجال البيئة، عن تأييدهم لتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة أمم متحدة للبيئية تتخذ نيروبي مقراً لها وتحظى بوضع وكالة متخصصة.

٩ - وتناول بعض الممثلين الآخرين موضوع تعزيز عناصر محددة للإدارة البيئية الدولية مثل دمج الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتعزيز إمكانية بناء القدرات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبخاصة من خلال خطة بالي الاستراتيجية. وأكد ممثل آخر ضرورة إنجاز برنامج الأمم المتحدة للبيئة لولاياته الأصلية.

١٠ - وأشار مندوب آخر إلى زيادة التحديات البيئية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واقترح ضرورة إجراء تقييم دقيق لكفاءة الهيكل المؤسسي القائم وفعاليتها بما في ذلك إمكانية دمج الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف القائمة، مع الأخذ في الحسبان بعمليات الإحلال والتجديد داخل

منظومة الأمم المتحدة. وينبغي القيام في ضوء نتائج هذا التقييم بفحص مسألة العضوية العالمية، أو الحاجة إلى منظمة أمم متحدة للبيئة.

١١ - وعارض بعض الممثلين إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة، مُعربين عن اعتقادهم أن الانتفاع بالترتيبات المؤسسية القائمة يكفي لمعالجة القضايا البيئية، وأنه لا توجد حاجة لإنشاء منظمة جديدة. كما أكد مندوب آخر على أن من السابق لأوانه إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة، مشيراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حسّن من نظم إدارته، على الرغم من استمرار الحاجة لإدخال المزيد من التحسينات في مجال الإدارة البيئية الدولية.

١٢ - وأبرز أحد المندوبين ضرورة إرجاء أي مناقشات حول إنشاء منظمة أمم متحدة للبيئة لحين قيام فريق الخبراء التابع للأمم العام المعني بكفالة الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بإجراء تحليل للوضع.

٢ - العضوية العالمية

١٣ - النظر في مسألة العضوية العالمية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار السياق الموسع الموضح آنفاً. وظل هناك تباين في آراء الدول الأعضاء حول هذه المسألة ولم يحدث توافق آراء بشأنها.

١٤ - أيد بعض الممثلين إدخال العمل بالعضوية العالمية، حيث أنهم يعتقدون بأنها ستعزز وظائف صنع القرار لدى مجلس الإدارة ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ككل.

١٥ - وأشار بعض الممثلين دون الإعراب عن موافقهم بشأن هذا الأمر، إلى أنه يستوجب المزيد من البحث والتفكير. كما أعرب أحد الممثلين عن ضرورة تحديد القيم والمنافع الإضافية التي يمكن تحقيقها عن طريق إدخال العمل بالعضوية العالمية.

١٦ - وعارض بعض الممثلين، مع ذلك، العمل بالعضوية العالمية، وأفادوا بأن الهيكل القائم حالياً يعتبر كافياً.

١٧ - وأعرب أحد الممثلين، الذي لم يقنع بوجود حاجة إلى إدخال العمل بالعضوية العالمية، عن انشغال أن ينطوي ذلك عن زيادة التكاليف الإدارية، وطالب بإجراء المزيد من التحليل للتكاليف والفوائد المتوقعة.

١٨ - وطُرح رأي ينادي بأنه ينبغي تناول مسألة العضوية العالمية من خلال فريق الخبراء التابع للأمم العام والمعني بكفالة الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة، علاوة على المشاورات التي تجري في الجمعية العامة.

المرفق الخامس

ملاحظات الأمين العام عند تسلمه جائزة الزعامة العالمية التي تمنحها جائزة زايد الدولية بشأن
البيئة

دبي، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦،

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس
وزرائها وحاكم إمارة دبي،

فخامة السيد ويتولر، وزير الدولة لشؤون البيئة في أندونيسيا ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة
للبيئة،

أصحاب الفخامة،

الدكتور فهد، رئيس لجنة جائزة زايد الدولية للبيئة،

الزملاء الفائزون بجائزة زايد،

السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

السيدات والسادة

يشرفني أن أكون في الإمارات العربية المتحدة لتسلم هذه الجائزة التي تستمد اسمها من اسم
سمو الشيخ زايد بن سلطات آل نهيان، المعروف عنه هنا في وطنه الكريم، بل وفي العالم بأسره، التزامه
نحو البيئة.

وأود أن أشكر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على نفاذ بصيرته الذي حدا
به لخلق هذه الجائزة، وعلى تكريمه برعايتها.

كما يتوجب علي أن أقدم أصدق التعازي لصاحب السمو ولشعب دبي على فقدهم للحاكم
السابق الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، الذي صُدمنا جميعاً لوفاته في الشهر الماضي. وفي غضون
هذه الفترة المفعمة بالحزن، أتقدم بصفة خاصة بأصدق التعازي لسمو الشيخ محمد وبقيّة عائلة مكتوم.

السيدات والسادة،

إن وقوفي هنا في الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في دبي، إنما هو وقوف على تربة بلد، تمثل
إحدى المعجزات الاقتصادية العظيمة في العالم.

إنها بلد تعلم قادتها وشعبها أهمية استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة.

إنها أرض تعرف أهمية راس المال البشري والفكري. وهنا، في قلب إقليم النفط في العالم، نجد أن دبي
نفسها تستمد أقل من ١٠ في المائة من دخلها من النفط.

إنها حضارة تقوم على قيم ثقافية وروحانية عديدة، حضارة تدرك أن التنمية المستدامة لن تنجح بدون رعاية رأس المال الطبيعي للعالم وصونه.

ويكمن هذا الفهم في جوهر رسالة الأمم المتحدة العالمية للسلم والتنمية.

ولطالما اعتبرت البيئة نطاقاً طبيعياً لا حدود لسخائها.. مملكة يمكن للبشر أن يمارسوا عليها السيطرة غير المسؤولة، ولطالما اعتبرت حماية البيئة مسألة يمكن إرجاء التفكير فيها، بل مظهر من مظاهر الرفاهية.

ولقد ثبت للبشرية المرة تلو الأخرى، منذ قديم الأزل وحتى العصر الحديث، جنون مثل هذه الافتراضات. إننا اليوم ندرك أن احترام البيئة هو أحد الدعائم الرئيسية في كفاحنا ضد الفقر، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسينات الحقيقية التي حدثت في بعض أرجاء العالم، إلا أن جهودنا الرامية لحماية البيئة العالمية والعبور إلى تحقيق التنمية المستدامة لا تزال متخلفة عما تمس إليه الحاجة حقيقة.

إن تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، الذي تم الانتهاء منه العام الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة وجهات أخرى، والذي فاز هو نفسه بإحدى جوائز زايد هذا العام، يبين الحصيلة المرعبة، لما تحدثه الأنشطة البشرية، في الموارد والشبكات المؤازرة للحياة على الأرض. إن الرفاهية القائمة على التخريب ليست رفاهية على الإطلاق، وإنما هي في الحقيقة إرجاء مؤقت لوقوع كارثة مأساوية. وإذا ما استمر هذا العدوان على البيئة، فلن يكون هناك إلا أقل القليل من السلام والكثير جداً من الفقر.

وهناك على الأخص حاجة ملحة للعمل في مجال تغير المناخ. ويتفق العلماء إلى حد كبير على أننا نواجه مستقبلاً مفعماً بالمخاطر إذا لم يتم إدخال تغييرات جوهرية على السياسة البيئية خلال السنوات القليلة القادمة.

والآن، وقد تم وضع بروتوكول كيوتو موضع التنفيذ، فقد أصبح لدى العالم أداة ديناميكية لتثبيت الانبعاثات وخفضها ودعم المشروعات الصديقة للمناخ في البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، فإن العالم يوشك أن يمضي قدماً في مسارين متوازيين يهدفان إلى تكثيف العمل العالمي. يشمل أولهما إجراء مناقشات فيما بين أطراف البروتوكول، والنظر في تحديد أهداف ملزمة للبلدان الصناعية لما بعد عام ٢٠١٢. بينما ينطوي الثاني على إقامة حوار تشترك فيه جميع أطراف اتفاقية تغير المناخ، والنظر في تنفيذ البلدان النامية لنطاق أوسع من الإجراءات التعاونية، تشمل الموامة التكنولوجية، والإجراءات الطوعية.

أنني أهاب بجميع البلدان أن تأخذ هذه المناقشات مأخذ الجد. فالمبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات لها أهميتها، ولكن تبقى الاتفاقية الإطارية هي بمثابة الإطار المتعدد الأطراف للعمل.

وبينما تتضح أبعاد هذه العمليات تدريجياً، فإنني أدعوكم إلى أن نكون واضحين عما يتعرض للخطر، إن الاقتصاد القائم على استخدام الكربون أشبه بتجربة ليس لها ضوابط تجري على المناخ

العالمي، لها مخاطر وخيمة على النظم الإيكولوجية ونشاط الأعمال وصحة البشر. لذا ينبغي علينا أن نضع حداً للانبعاثات، ولكن علينا أيضاً مساعدة أفقر الفقراء والضعفاء على التكيف مع تغير المناخ الجاري بالفعل.

السيدات والسادة،

وعلى نفس القدر من الأهمية يأتي التغير في طرق التفكير.

فلا يزال العالم حتى الآن حبيس التفكير قصير الأمد، من الدورات الانتخابية في السياسة، إلى جني الأرباح في عالم نشاط الأعمال، بينما تحتاج التنمية المستدامة إلى آفاق أرحب من التفكير طويل الأمد.

ولا يزال العالم أسيراً لفكرة عتيقة، هي أن علينا الاختيار بين تحقيق النمو الاقتصادي أو الحفاظ على البيئة. وفي الحقيقة، فإنه لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر بدون الحفاظ على البيئة. فالنمو في مجالات الزراعة والغابات، ومصايد الأسماك يعتمد على استدامة النظم البيئية. ولا يمكن للقطاع الصحي بمفرده أن يحل جميع المشاكل الصحية، وكفاحنا ضد الفقر، وعدم المساواة، والمرض يرتبط ارتباطاً مباشراً بصحة كوكب الأرض نفسه.

وحتى الآن لا يزال العالم مرتبطاً بشكل مهلك بالنفط وغيره من الوقود الأحفوري، والتحدي في هذا المجال ذو شقين.

الأول: علينا تسخير هذا المصدر واستخدامه بفعالية فيما نعمل على الحد من تأثيراته السلبية على البيئة، بتجهيز فحم أنظف، وإتباع طرق أنظف للحصول على الوقود الأحفوري. وينبغي للبشرية جمعاء أن تستفيد إلى الحد الأقصى من كل برميل أو جالون، أو لتر من الوقود المستهلك، بقدر محاولتنا الاستفادة من الماء، تحت شعار "مخاض أكبر لقاء كل قطرة ماء". ولقد أدرك الشيخ زايد نفسه أن القيمة الحقيقية للنفط تكمن فيما يمكنه القيام به لتحسين حياة الناس. واليوم يفتقر مليوناً نسمة من بني البشر إلى خدمات الطاقة المحتملة الكلفة.

والثاني: علينا أن نستشرف المستقبل بتجاوز مرحلة نفاذ الوقود الأحفوري، والترويج للبدائل النظيفة والمتجددة لمصادر الطاقة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الأحيائي. فالطلب المتصاعد على الوقود يستحوذ على تفكير العالم بشكل لم يسبق له مثيل، كما أن أسعار النفط المرتفعة والسائدة في الوقت الحاضر، تجعل الحجج الاقتصادية والبيئية متأزرة بصورة أكبر.

ويحتل هذا البلد وهذا الإقليم موقعاً مؤثراً، ما يمكنهما من تصدر ما يبذل من جهود، فيمكن للدول الغنية بالنفط أن تستثمر في التكنولوجيات الحديثة وفي نقل التكنولوجيات الموجودة حالياً إلى بلدان أفقر. والقيام بذلك يمثل أمراً حكيماً يحقق المصلحة الذاتية فضلاً عن كونه إشارة بارزة تنم عن التضامن مع أولئك الأقل حظاً، ونسمة من الهواء المنعش لكوكبنا هذا. ولقد كان الشرق الأوسط هو المورد الرئيسي للطاقة في القرن الماضي، وإني لآمل أن تصبحوا من خلال استثماراتكم وقيادتكم، مصدرراً رئيسياً للطاقة في القرن الحالي.

ولكل فرد دوره في إحداث التغيير في طرق التفكير.

فالحكومات لديها قدرة هائلة على سن القوانين وإيجاد الضرائب ومختلف الحوافز للنهوض بالتنمية المستدامة. وينبغي للدول المتقدمة، على وجه الخصوص، بما لها من ثروة وقوة أن تكون في الطليعة، في هذا المجال.

وتتمتع المؤسسات الاقتصادية والتجارية بقدرة لا تضاهى على الابتكار وتوجيه السلوك - تدفق رؤوس الأموال - في الاتجاهات الصحيحة، وعلى هذه المؤسسات أن تبذل المزيد من الجهد لدعم التكنولوجيا الخضراء لتصبح إحدى صناعات النمو في الغد.

وإنني أناشد المستثمرين، من أصحاب المؤسسات ومديري صناديق التقاعد، مواصلة جهودهم ومكافأة الشركات التي لديها الرؤية طويلة الأجل لمعالجة المخاطر البيئية واغتنام الفرص السانحة. ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتحقيق المواطنة المشتركة، كانت تعمل بشكل وثيق جداً على تضمين المبادئ البيئية في الأنشطة المشتركة والأسواق العالمية. ويسعدني أن أرى الكثير منهم يعرضون أعمالهم في معرض أقيم في ركن آخر من هذه القاعة.

ودعونا ألا ننسى ما يكمن في الناس من قوة: قوة المستهلكين، وقوة أولئك الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات تصميماً منهم على ممارسة حقوقهم الديمقراطية، وروابط مجموعات المواطنين ومهارتهم في التعبئة الشعبية، وفي تنفيذ المشروعات الصغيرة النطاق على المستوى المحلي. ومن المستصوب منح جوائز زايد لهذا العام لرئيس واحدة من المنظمات.

السيدات والسادة،

غداً يجتمع ممثلو حوالي ١٦٠ بلداً، من بينهم حوالي ١٢٥ وزيراً للبيئة، لحضور مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. وهذان الرقمان الكبيران يعكسان حجماً للمشاركة غير مسبوق.

وفي اعتقادي أنه لا يوجد وقت أفضل من هذا ولا مكان أفضل من هذا المكان لكي يتسنى للوزراء إبداء تفهمهم لكون البيئة أساسية لمحاربة الفقر، وبأن خدمات النظم الإيكولوجية تعزز جميع آمالنا الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية وعالم أكثر استقراراً.

كما لا يمكنني التفكير في استخدام أفضل لأموال هذه الجائزة السخية، من تكريسها لخدمة قضية التنمية المستدامة. وعلى ذلك، فإنني أنوي استخدامها كأموال أولية لمؤسسة سأقوم بإنشائها لتعمل في أفريقيا في مجالي الزراعة وتعليم الفتيات الصغار ويعزى اختياري للزراعة، لأن شعب أفريقيا بحاجة إلى ثورة خضراء، ومجال تعليم الفتيات لكونه الأداة الأكثر فعالية في تحقيق التنمية. فكل خطوة نخطوها في هذا الاتجاه تدنو بنا من عالم يتمتع بالصحة والسلام والمساواة، وإنني اعتزم جعل هذه المؤسسة جزءاً من حياتي العملية بعد انتهاء مدة ولايتي كأمين عام للأمم المتحدة.

الأصدقاء الأعزاء،

أعتقد أن الطاقة السياسية تشكل مصدراً آخرًا من مصادر العالم المتجددة، والتحدي الذي نواجهه هو أن نستفيد منها بصورة أكبر ويتعين علينا أن نتوقف عن اتخاذ مواقف دفاعية اقتصادية ونبدأ بالتحلي بقدر أكبر من الشجاعة السياسية.

وأني فخور بقبول هذه الجائزة، نيابة عن العاملين في الأمم المتحدة، نساء ورجالاً المتفانين بقوة لرسالتهم الرامية إلى تحقيق السلم وحفظ كرامة الإنسان، والذين يعملون ببسالة لتحسين كل من البيئتين الطبيعية والإنسانية. وأتوجه إليكم بالشكر الجزيل.